يوجّه الاحتلال الإسرائيلي، في الشهر الخامس من حربه على غزة، أنظاره نحو رفح، إذ يستعد وفق تسريبات للقيام بعملية عسكرية فيها، وهو ما يثير مخاوف على مصير ما يزيد على مليون فلسطيني مهجر في المنطقة. ويأتي ذلك فيما يواصل وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن جولته

بلينكن يبحث ما بعد وقف الحرب

استعدادات إسرائيلية لعملية محتملة في رفح

يتكدس أكثر من مليون فلسطيني في رفح (عبد زقوت/الأناضول)

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

للحديث تتمة...

الجزائر... سؤال حول روسيا

عثمان لحياني

الآن تصبح روسيا محل سؤال كبير في الجزائر، لدى المجتمع السياسي والنخب الجزائرية المشتغلة بالمسائل الحيوية والإقليمية. فإذا كانت موسكو ترتبط مع الجزائر بعلاقة حيوية وباتفاق «شراكة استراتيجية معمقة» وتعاون عسكري في التسلح، كيف يمكن تفسير الدور الروسي المقلق في الجوار الجنوبي والشرقي للجزائر، بصورة تحمل تهديدات بالغة الخطورة ومباشرة للأمن القومي الجزائري؟ لا يبحث هذا السؤال عن إجابة، ولكنه يُطرح في سياق استفزاز الملكة والإدراك السياسي، ومحاولة للانتباه إلى الراهن والتحالفات القائمة والتداعيات المحتملة، على الأقل في ساحتين تشكلان عمقاً استراتيجياً وأمنياً بالنسبة للجزائر وليبيا ومالي. في كلا البلدين تصطف روسيا ضد مصالح الجزائر. تدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر في ليبيا وتغذي الحرب في مالي. كذلك تسعى إلى خلخلة الأدوار وتغذية الانقسام. لإعادة تشكيل الخريطة الأمنية والسياسية للمنطقة، على أساس لا يتسبب في أضرار جسيمة للمصالح الجزائرية فحسب، بل يهدد علاقاتها بجوارها. حتى الآن تتجنّب المؤسسة الرسمية في الجزائر تسمية المرتزقة الروس بالاسم، لكنها تشير في كل الخطابات إلى قلقها من وجودهم في ليبيا ومالي.

وهذه الرسالة السياسية لا يبدو أنها تصل إلى موسكو، والتي تستثمر في فرض تمركز مرتزقة فاغنر «فيلق أفريقيا»، ضمن تأسيس قسري للخيار العسكري في المنطقة، ودعم منظومات الحكم الجديدة، والتي نتجت عن سلسلة الانقلابات العسكرية في دول الساحل الأفريقي.

روسيا التي تعتبر الجزائر حليفاً وشريكاً، تنفّذ استراتيجيات تعمّق التهديدات الموجهة إلى الجزائر نفسها، إن لم تكن هي الهدف الأساس من كل ذلك، وتضعف دورها الإقليمي وتستنزفها عسكرياً وسياسياً. كما تفرض هندسة جديدة في المنطقة، وتحدث تغييراً في محددات النظام الإقليمي في محيطه الساحل، وتوسع المجال لقوى ذات توجه عدائي للجزائر. غامرت الجزائر، في موقفها من الحرب في أوكرانيا، بعلاقاتها مع الغرب دعماً لموسكو، لكن الأخيرة لا يبدو أنها تقدر ذلك. لروسيا مصالح في الساحل بالتأكيد، وكان يمكن أن تكون هذه المصالح قيد نقاش مع الجزائر، أخذاً بعين الاعتبار مصالح الأخيرة. إذا كانت موسكو مهتمة فعلاً بشراكتها الاستراتيجية مع الجزائر. لكن الواقع يظهر تجاوزاً روسياً للجزائر بصورة مقلقة.

تدخل الحرب على غزة شهرها الخامس فيما لا يزال الاحتلال يتخبّط في عدوانه من دون تحقيق أبرز أهدافه الرسمية وهي «القضاء على حركة حماس» وتحرير المحتجزين الإسرائيليين، لكنه في المقابل قتل وأصاب ما يقارب المائة ألف غزّي خلال أربعة أشهر، وهجّر نحو مليون و800 ألف من أهالي القطاع الذي أصبح غير قابل للحياة، وهو الهدف الرئيس غير المعلن للعدوان. ولم يكتف بذلك، بل يستعد لعملية عسكرية في رفح الفلسطينية، وهو ما يهدد بالمزيد من المآسي خصوصاً أن المنطقة تزدحم بما يزيد على مليون غزّي هُجّروا من مناطق أخرى خلال عدوان الاحتلال على القطاع. وفي حين يدعي الاحتلال أنه يقتل عشرات المقاومين يومياً، أعلن مقتل 562 جندياً وضابطاً في صفوفه منذ بدء الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فيما نزح عشرات الآلاف من مستوطنيه من غلاف غزة والمنطقة الشمالية على الحدود مع لبنان، وذلك فيما بدأت تكبر الخلافات السياسية حول الصفقة التي يتم العمل عليها لهدنة في غزة وإطلاق سراح المحتجزين، وهي التي حملت وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى المنطقة، بموازاة ذلك، خلص ضباط المخابرات الإسرائيلية إلى أن ما لا يقل عن 32 من المحتجزين الـ136 المتبقين الذين أسرتهم «حماس»، لقوا حتفهم منذ بداية الحرب، وفقاً لصحيفة «نيويورك تايمز». وفي حين لا يزال الاحتلال غارقاً في المواجهات بخانيونس جنوب القطاع وفي مدينة غزة، يدرس خطوات لعملية عسكرية في مدينة رفح. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، عن مصادر سياسية قولها إنه «سيتم إجلاء سكان قطاع غزة من منطقة رفح قبل بدء العمليات العسكرية فيها». وأشارت إلى أنه «في إسرائيل يدرسون أيضاً إمكانية السماح بعودة سكان غزة من جنوب القطاع إلى شماله، وربما النساء والأطفال فقط في البداية». وأضافت الهيئة: «أما الجانب الآخر الذي تتم دراسته فهو إجلاء السكان من رفح إلى أماكن أخرى داخل قطاع غزة بهدف تخفيف الازدحام قرب الحدود مع مصر، بما يقلل من مخاوفها». وبحسب السكان، ووفقاً للتقديرات يقيم فيها حالياً 1,2 مليون من سكان قطاع غزة». وأضافت: «أعرب المصريون أمام إسرائيل عن قلقهم من أن أعداداً كبيرة من سكان قطاع غزة سوف تتسلل إلى أراضيهم نتيجة القتال»، وفق هيئة البث. وكان وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت قال خلال مؤتمر صحافي في تل أبيب مساء الاثنين، إن رفح هي الهدف التالي بعد خانيونس.

من جهة ثانية، أشارت هيئة البث إلى أن إسرائيل «أجرت في الأيام الأخيرة محادثات مع مصر حول مسألة اليوم التالي للحرب». وقالت: «تولى المحادثات من الجانب الإسرائيلي رئيس جهاز الشاباك رونان بار، ومنسّق أنشطة الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غسان عليان». وأضافت: «ترى إسرائيل أن لمصر دوراً مهماً جداً في اليوم التالي للحرب، لأنها بوابة الدخول والخروج البرية الوحيدة لقطاع غزة، علاوة على كونها عاملاً مؤثراً ومهماً في العالم العربي». وفي سياق متصل، أفاد مراسل «العربي الجديد» أمس باستشهاد شاب فلسطيني وإصابة آخرين بعد قصفهم خلال جمع الحطب قرب الحدود المصرية الفلسطينية. كما أعلنت وزارة الصحة في غزة أن القوات الإسرائيلية قتلت ستة من عناصر الشرطة الفلسطينية، قال شهود عيان لوكالة «فرانس برس» إنهم كانوا يقومون بتأمين مرور شاحنة مساعدات. وجاء في بيان للوزارة أن «ستة من عناصر الشرطة الفلسطينية استشهدوا جراء استهداف الاحتلال سيارتهم في حي خربة العدس برفح».

في هذا الوقت، تعمل قوات الجيش المصري على زيادة ارتفاع الجدران الإسمنتية الجديدة التي وضعتها مع بداية الحرب، في محاولة منها لمنع أي محاولات للفلسطينيين من النزوح في اتجاه محافظة شمال سيناء، شرقي مصر.

وحذرت الأمم المتحدة أمس من أن امتداد التوغل العسكري الإسرائيلي إلى مدينة رفح من شأنه أن يسبّب سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين في صفوف الفلسطينيين. وقال المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ينس لاركيه، في تصريحات صحافية، إن القصف العشوائي للمناطق المكتظة بالسكان يمكن أن يرقى إلى «جريمة حرب» وفقاً للقانون الإنساني الدولي، محذراً من النتائج السلبية التي قد تحدث نتيجة الهجمات البرية الإسرائيلية المحتملة على رفح. في موازاة ذلك، كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن يزور مصر أمس بعد السعودية في إطار جولته على المنطقة. واستقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس بلينكن والوفد المرافق له. وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية، أحمد فهمي، إن بلينكن أكد استمرار الولايات المتحدة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، بما يدعم جهود الحفاظ على الاستقرار والسلام والتنمية في المنطقة، مضيفاً أن اللقاء ركز على تطورات الجهود المكثفة، الرامية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، وتبادل المحتجزين، وإنفاذ المساعدات الإغاثية اللازمة لإنهاء المعاناة الإنسانية بالقطاع.

وكشفت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد» أن زيارة بلينكن إلى المنطقة تأتي هذه المرة بمثابة تهيئة المشهد للمرحلة المقبلة التي تلي صفقة تعليق الحرب، مؤكدة أن بلينكن طالب الوسيط المصري بمزيد من الضغط على «حماس» للقبول بالتصور المطروح حالياً ويقتضي إطلاق سراح المحتجزين لدى «حماس» والذين من بينهم 6 أميركيين. وقال دبلوماسي مصري، لـ«العربي الجديد»، إنه يمكن وصف زيارة بلينكن بزيارة ترتيب الإجراءات العاجلة ليوم التالي لتوقف الحرب، والتوافق على الخطوات الأولى لتلك المرحلة، مشيراً إلى أن جولة الوزير الأميركي، تأتي بين دول خلية الأزمة التي تضم مصر وقطر والسعودية، حيث تسعى واشنطن لحشد دعم مالي ولوجستي وسياسي لخطتها لمرحلة ما بعد الحرب لتثبيت أولى خطواتها. وبحسب الدبلوماسي المصري فإن بلينكن بحث في القاهرة أيضاً إمكانية لعب مصر «دوراً احتوائياً»، بحد تعبيره، مع إيران وأذرعها في المنطقة بحكم ما تملكه من المعابر الإنسانية بالقطاع.

وكشفت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد» أن زيارة بلينكن إلى

> زيارة بلينكن لتهيئة المشهد لما بعد صفقة تعليق الحرب

> «أكسيوس»: الاحتلال سيطر على جزء كبير من أنفاق خانيونس

في غزة. وفي موازاة زيارة بلينكن، كان الرئيس الأرجنتيني خافيير مايلي يزور تل أبيب أمس، وأعلن فور وصوله خطة لنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس المحتلة. ووفق بيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية، استقبل وزير الخارجية يسرائيل كاتس، رئيس الأرجنتين وشكره على اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل. ودانت حركة «حماس» في بيان قرار الرئيس الأرجنتيني، ودعته «إلى العدول عن هذا القرار الظالم والخاطئ، الذي يضع الأرجنتين في خانة الشريك للمحتل الصهيوني في انتهاكاته ضد شعبنا الفلسطيني». ميدانياً، زعم مسؤولون أمنيون إسرائيليون أن جيش الاحتلال سيطر على جزء كبير من نظام الأنفاق الاستراتيجية لـ«حماس» في مدينة خانيونس، ويحرز تقدماً في مطاردته زعيم الحركة في غزة يحيى السنوار، وفقاً لموقع «أكسيوس» الأميركي. وروّجت الاستخبارات الإسرائيلية بعد فشلها في الوصول إلى قادة «حماس» في شمال القطاع، مزاعم مفادها أن السنوار وغيره من القادة، بمن في ذلك محمد الضيف ومروان عيسى، موجودون في خانيونس. وقال المسؤولون إن وحدات خاصة من جيش الاحتلال تعمل في أنفاق خانيونس منذ أسابيع في محاولة للقبض على قادة «حماس»، وأضافوا أن الجيش دخل أخيراً إلى معظم المواقع المركزية في نظام الأنفاق الاستراتيجية لـ«حماس» تحت المدينة. وأشار المسؤولون إلى أن هذا التقدم للجيش الإسرائيلي «دفع إلى الاعتقاد بأنه يقترب من السنوار». ميدانياً، قصف الجيش الإسرائيلي، أمس، مبنيين لجامعة الأقصى الحكومية غرب مدينة غزة، ما أدى إلى تدميرهما، وفق وكالة «الأناضول». كما أصاب المبنيين عن تقدير بلاده للشيخ تميم على جهود دولة قطر المتصلة الهادفة لاستئناف عملية تبادل المحتجزين والأسرى فلسطينياً في غارات جوية على خانيونس. وزعم الجيش أنه «قتل عشرات المسلحين واعتقل حوالى 80 مشتبهاً فلسطينياً». وأعلن الجيش الإسرائيلي، إصابة 3 جنود خلال 24 ساعة، ما يرفع عدد مصابيه منذ اندلاع الحرب إلى 2828. كما شدد جيش الاحتلال حصاره على مجمع ناصر الطبي في خانيونس وهو ما وضع «حياة 300 كادر طبي و450 جريحاً ونحو 10 آلاف نازح ضمن دائرة الخطر الشديد»، وفق المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة أشرف القدرة. كما قال الهلال الأحمر الفلسطيني أمس إن الجيش الإسرائيلي أجلى حوالى 8 آلاف نازح من مستشفى الأمل ومقرّ الجمعية في خانيونس. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في بيان أمس، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 27585 شهيداً و66978 مصاباً منذ 7 أكتوبر. وقالت إن الاحتلال ارتكب 12 مجزرة ضد العائلات في غزة، راح ضحيتها 107 شهداء و143 مصاباً خلال 24 ساعة. في هذا الوقت، بدأ جيش الاحتلال التحقيق في عشرات الحالات التي أثارت شبهات «بمخالفات جنود للأوامر» في الحرب على غزة، «وخروج ضباط ميدانيين عن نطاق صلاحياتهم» ومخالفة القانون الدولي، في إشارة إلى جرائم سبّبت قتل مدنيين فلسطينيين وأطفال وإضراراً بالأملاك. ويحاول الجيش الإسرائيلي من خلال هذه الخطوات حماية نفسه وجنوده وإظهار كأنه يهتم بإجراء تحقيقات داخلية، ولا يوافق على قتل المدنيين. في سياق متصل، قال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء مايكل فخري، لوكالة «الأناضول» إن إسرائيل استخدمت القوة غير المتناسبة ضد المدنيين في هجماتها على غزة منذ 7 أكتوبر الماضي، كما استعملت الجوع «وسيلة قمع» للمدنيين، وارتكاب «جريمة إبادة جماعية».

عملية رفح... مصر تطالب بضمانات

> طلبت مصر من إسرائيل ضمانات كافية بألا تؤدي عملية عسكرية في رفح لنزوح آلاف الفلسطينيين تجاه سيناء تحت وطأة القصف والعمليات العسكرية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي تشارك فيه مصر كوسيط في ملف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تنخرط، في مسار آخر لا يقل تعقيداً عن مفاوضات تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار بالقطاع، وهو المرتبط بالمفاوضات المباشرة مع تل أبيب بشأن النوايا الإسرائيلية لشن عملية عسكرية في رفح الفلسطينية. وتتخوف مصر من موجة تهجير واسعة لأهالي القطاع نحو سيناء، حيث يتواجد أكثر من 1,2 مليون فلسطيني في رفح. كما يتقاوض الطرفان بشأن التحركات في منطقة محور فيلادلفيا المتاخم للحدود المصرية، وتأثيرات الأعمال العسكرية الإسرائيلية فيه على مصر. في هذا الإطار، كشف مصدر مصري مطلع على مباحثات القاهرة مع الجانب الإسرائيلي بشأن المنطقة الحدودية، عن جانب من تفاصيل اللقاءات التي جرت بين الوفود الأمنية من الطرفين، خلال الأيام القليلة الماضية. وأوضح أن «رئيس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي رونين بار، طرح خلال زيارته للعاصمة المصرية أخيراً على المسؤولين المصريين، تصوراً إسرائيلياً تضمن محورين، أحدهما مرتبط بالمنطقة الحدودية والتعاون المشترك بشأنها سواء حالياً أو مستقبلاً، والآخر تضمن رؤية إسرائيلية بشأن عملية عسكرية وصفوها بالمكثفة في رفح الفلسطينية، والتي تعتبرها تل أبيب، آخر مراكز قوة حركة حماس». وقال المصدر المصري، لـ«العربي الجديد»، إن «من بين الأفكار المطروحة في ما يتعلق بضمان أمن المنطقة الحدودية ومحور فيلادلفيا، زيادة عدد اللجان الأمنية المشتركة بين الجانبين». ويتضمن التصور المطروح في الوقت الراهن، ويحظى بدعم القاهرة، تشكيل لجان أكثر تخصصاً في الملفات المتعلقة بأمن الحدود، وذلك شريطة ألا يكون هناك تواجد عسكري إسرائيلي دائم في تلك المنطقة، المعروفة بالمنطقة (د) في الملاحق الأمنية لاتفاقية كامب ديفيد. وفيما أثير عبر تقارير إسرائيلية بشأن مقترح متعلق بغلق معبر رفح الحدودي ونقل مساره إلى معبر كرم أبو سالم، قال المصدر إن «الحديث في هذا الشأن يكاد يكون منتهياً، لأن مصر لا يمكن تحت أي ظرف، أن تقبل بغلق معبر رفح لاعتبارات كثيرة، وهو ما تم إبلاغ الجانب الإسرائيلي به عبر مستويات مختلفة».

وعلى صعيد الرغبة الإسرائيلية في شن عملية عسكرية في رفح الفلسطينية، قال المصدر من فرص تنفيذ تلك العملية، وقال: «على الأقل وفقاً للتصور المطروح من الجانب الإسرائيلي، فالأمر سيكون شديد الصعوبة، وغير مقبول، سواء من القاهرة أو من الإدارة الأميركية، التي لم تعد تتقبل أعمالاً عسكرية واسعة في مناطق الكثيفة سكانياً». وكشف عن أن القاهرة «طلبت من الجانب الإسرائيلي خلال الاجتماع الأخير، ضمانات كافية، بحيث لا تؤدي تلك العملية لنزوح آلاف الفلسطينيين تجاه سيناء تحت وطأة القصف والعمليات العسكرية». وكشف عن أن «وفداً إسرائيلياً من المقرر أن يصل الأسبوع المقبل إلى القاهرة، لعرض الموقف النهائي للحكومة الإسرائيلية من المطالب التي حددتها مصر». وقال

> مصدر مصري: القاهرة لا يمكن أن تقبل بغلق معبر رفح

المصدر إن «التقديرات المصرية بشأن العملية العسكرية التي تنوي إسرائيل القيام بها في رفح، تميل إلى صعوبة وربما استحالة تنفيذها، نظراً للكثير من المعوقات سواء العسكرية أو الدولية». وأوضح أن «هناك نظرة مصرية للتحركات والتصريحات الإسرائيلية في هذا الشأن، بأنها تأتي في إطار التصعيد للحصول على مكاسب في ملفات أخرى، وربما منها الضغط على حماس والمقاومة خلال عملية التفاوض بشأن صفقة تبادل الأسرى». وأضاف: «عملياً، فإن طبيعة رفح لا يمكن أن يتم فيها عملية عسكرية خاطفة، في ظل تواجد لواء كامل من حركة حماس وحدها مكون من أربع كتائب، هذا بخلاف ما يتواجد من عناصر لفصائل أخرى على رأسها الجهاد الإسلامي». وأوضح أنه «من ناحية أخرى وفي ظل المؤشرات التي تقود إلى قرب التوصل لاتفاق بشأن وقف إطلاق نار طويل نسبياً مقابل تبادل الأسرى، فسيكون من الصعوبة تنفيذ العملية التي ينوي قادة إسرائيل القيام بها». تعليقاً على ذلك، قال الخبير والمحلل العسكري الفلسطيني، اللواء المتقاعد، واصف عريقات، لـ«العربي الجديد» إنه «مع وجود مليون ونصف المليون من الأهالي والنازحين إلى رفح، فإن أي عملية عسكرية تعني إعلان حرب جديدة على الشعب الفلسطيني». وأضاف: «هذا يؤكد على نوايا العدو الهادفة لارتكاب حروب إبادة جماعية وتطهير عرقي وتهجير الفلسطينيين بالقوة العسكرية، وتحت القصف الجوي، والمدفعي البري، والقناصة من الجنود الإسرائيليين إلى خارج الحدود، ويؤكد أن دفعهم منذ البداية للنزوح إلى رفح، كان لهذا الهدف». من جهته، قال الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية عمار فايد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «من الواضح أن مصر ليست مشغولة سوى بمسألة ضمان تجنب سيناريو التهجير إلى سيناء، ولذلك لا تنظر لأي عملية في رفح سوى من حيث مدى تأثيرها على تزايد احتمالات ذلك السيناريو، وليس من زاوية المعاناة الإنسانية التي ستنتج منها».

بحث عن بقايا حياة في القطاع

> مرّت 4 أشهر على حرب غزة، فيما يأمل المهجرون بوقف العدوان للعودة إلى منازلهم، أو ما تبقى منها، ووضع حد للمعاناة اليومية

غزة ـ **ضياء خليل**

انتقلت الفلسطينية ختام شاهين (53 عاماً)، مع أبنائها وزوجاتهم ثلاث مرات منذ بدء حرب غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فيما قد تنتقل للمرة الرابعة في ظل التهديدات الإسرائيلية بشن عملية عسكرية على مدينة رفح الحدودية القريبة من مصر، حيث تقطن حالياً في أحد مخيمات النزوح في المدينة. كانت ختام تسكن في مخيم المنصر، شمال غربي مدينة غزة، ومنذ 7 أكتوبر الماضي، انتقلت لمناطق الوسطى من القطاع وتنقلت بين مدرستين اثنتين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، قبل أن يستقر بها الحال على أطراف مدينة رفح. وختام هي أم لسبعة أبناء وحدة، فيما يبلغ عددهم جميعاً 29 شخصاً، ما يعني أن انتقالهم صعب ويسبب لهم معاناة مضاعفة في ظل النصح بالتنقل والخشية من الاستهداف ونقص الأغذية ووسائل الأمان، في ظل شراسة العدوان والحرب. تقول ختام لـ«العربي الجديد»، إن 8 من أحفادها الأطفال ينتقلون معهم باستمرار، وأصبحت لهم أدوار في الخيمتين اللتين تسكن فيهما العائلة في ظل الأزمات التي تحيط بالمهجرين. وتوضح أن «محمد ابن الخمس سنوات عليه أن يجلب المياه النظيفة، وسامر ذا الثماني سنوات يقف على دور الخبز أمام المخبز الذي يعمل في المنطقة لثلاث أو أربع ساعات من أجل الحصول على عشرين رغيفاً من الخبز». وتتابع: «وهكذا بدل أن يلعب الأطفال ويذهبوا للمدرسة أصبحوا للشهر الرابع في الشوارع يبحثون معنا عن حياة».

وتفاقم حرب غزة ومعها التهجير ماساة أكثر من مليونين وربع المليون فلسطيني يعيشون في القطاع الساحلي المحاصر والضيّق على سكانه. وبات أكثر من نصف السكان يقطنون في محافظة رفح، جنوبي القطاع، والملاصقة لمصر، في ظل تهجيرهم المستمر وخشيتهم من وصول العدوان الإسرائيلي البري إليهم.

وبينما تدخل حرب غزة شهرها الخامس، تبدو من بعيد ملامح نهايتها في ظل الحديث المتسارع عن جهود قطرية مصرية من أجل التوصل لاتفاق هدنة، وصولاً لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وإغاثة المهجرين. لكن هذه الجهود تصطدم بتصريحات إسرائيلية ترفع السقف، كالتي هدد فيها وزير الأمن يوآف غالانت مدينة رفح بمصير مشابه لمدينة خانيونس، جنوبي القطاع، حيث يحكم جيش الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على أجزاء كبيرة منها. وكان غالانت قد قال الأسبوع الماضي، وفق بيان وزارة الأمن الإسرائيلية: «تحقق مهمتنا في خانيونس، وسنصل أيضاً إلى رفح ونقضي على العناصر الإرهابية التي تهددنا».

> يتهدد الجوع سكان شمالي القطاع في ظل منع دخول المساعدات

ويظهر في تفاصيل المحادثات حول الهدنة وجود ضغوط أميركية على الأطراف المختلفة للتوصل لاتفاق، فيما تتمسك المقاومة الفلسطينية بشروطها، وعلى رأسها عودة النازحين وانسحاب جيش الاحتلال من المناطق التي يوجد فيها، بالإضافة إلى الحصول على ضمانات كي لا تُستأنف الحرب مرة أخرى بعد انتهاء أيام الهدنة، والتي يجري التفاوض عليها.

تضم مدرسة «خولة»، والتي تديرها «أونروا» بالقرب من مستشفى الكويت التخصصي في مدينة رفح، الآلاف المهجرين من مناطق غزة ومحافظة الشمال، والذين هُجّروا في بداية الحرب. ويتكرر داخل هذه المدرسة سؤال حول موعد العودة للمنازل، حتى المدمرة منها، والوقف الدائم للحرب، فيما تُتناقل فيها أخبار تبثها وسائل الإعلام الإسرائيلية حول محادثات الهدنة. ويستمع سكان القطاع منذ بداية حرب غزة وتدمير الإذاعات المحلية لإذاعة «مكان» الإسرائيلية ذات الإرسال القوي هناك، وللتلفزيون «العربي» وقناة «الجزيرة» عبر موجات الـ«أف أم».

يقول المهجر في مدرسة «خولة» سالم أبو ناجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه بعد أربعة أشهر من الحرب لم يعد هناك ما يشغل حياة الناس سوى الحديث عن الهدنة ووقف إطلاق النار، والأمل في غير أقل سوءاً. ويضيف: «الناس لم يعودوا يبحثون عن الأفضل، بل عن الأقل سوءاً». ويشير أبو ناجي إلى أنه يرغب في العودة لمنزله في مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة، رغم تدميره جزئياً، حتى لو وضع خيمة أمامه أو بجواره، أو استصلح ما يمكن استصلاحه للبقاء فيه. ويتابع: «لا نريد أن نبقى هنا ولا نريد أن نهاجر إلى أي مكان آخر»، مضيفاً: «نريد فقط وقف الحرب والعودة لمنطقتنا قبل شهر رمضان». ويحل شهر رمضان بعد نحو شهر، في مارس/ آذار المقبل، فيما يتحدث نازحون بحسرة عن أجواء رمضان ما قبل الحرب الإسرائيلية الحالية، حين كانت الأسواق تعج بالبضائع والزينة لاستقبال الشهر، بينما اليوم هناك نازحون في خيام لا تقيهم البرد ولا تعينهم على حياة طبيعية آدمية. وبالتوازي مع التشاور بين الفصائل الفلسطينية حول ما يُعرض عليها من الوسطاء للوصول لتبادل أسرى واتفاق هدنة، يتهدد الجوع سكان شمالي القطاع في ظل منع الإسرائيليين دخول المساعدات الإنسانية إلى هناك، وهو ما يحدث أزمة إنسانية ومعيشية حقيقية وقاسية للغاية أجبرت السكان بعد أربعة أشهر من الحرب على أكل ما تأكله الحيوانات، بعد طحنه وتحويله لما يشبه الدقيق.

وتضغط إسرائيل على الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً حركة «حماس» من خلال القوة النارية المفرطة في العدوان، والتي تصاعدت أخيراً، إلى جانب التلويح بعمليات عسكرية أخرى، واستمرار الحرب لأشهر إضافية. ويفهم فلسطينيون هذا الأمر بأنه ضغوط لدفع الفصائل للموافقة على الوصول لاتفاق تبادل أسرى أقل مما تريده. ورغم ذلك يبقى الميدان مرشحاً لكل الاحتمالات، في ظل التغوّل والتطرف الذي يعيشه المجتمع الإسرائيلي بشكل فج ما بعد السابع من أكتوبر. لكن الأخطر في البحث الإسرائيلي عن اليوم التالي في قطاع غزة بعد «حماس»، كما يرغب الإسرائيليون وحلفاؤهم، يتمثل في تقليص مساحة القطاع من خلال المنطقة «الآمنة والعازلة»، والتي تعمل إسرائيل على إقامتها على الحدود مع القطاع. وستقتضم هذه المنطقة نحو 45 كيلومتراً من القطاع الضيق، والذي تبلغ مساحته 365 كيلومتراً. ويُتوقع أن الفصائل الفلسطينية ستقاوم هذه المساحة المقضومة من القطاع، وستعمل في رودوها على وسطاء الهدنة على أن لا تبقى كامر واقع كذلك تتحسب إسرائيل من الأيام التالية لنهاية الحرب من أن الفصائل قادرة على إعادة بناء قدراتها وصفوفها، وإن كان بقدرات أقل وإجراءات أصعب، واستهداف قوات الجيش في هذه المناطق العازلة. وعلى الأرض أيضاً، ينتظر فلسطينيون نهاية للحرب من أجل انتشال جثامين أبنائهم وأحبائهم من تحت الأنقاض، والتي يمنع الاحتلال ويستهدف كل من يحاول رفع الأنقاض لانتشالها ودفنها. ويقول محمد الخرباوي لـ«العربي الجديد»، إن منزل العائلة في منطقة الفاخورة، غربي مخيم جباليا، تعرض للقصف ولا يزال 34 شخصاً من أفراد العائلة وغيرهم من الجيران تحت الأنقاض منذ أكثر من شهرين ونصف الشهر. ويضيف: «نحن نريد الهدنة من أجل انتشالهم ودفنهم في مكان يليق بهم، ليمكننا بعد ذلك زيارتهم وقراءة الفاتحة على أرواحهم... نريد أن ينتهي الموت ويتوقف القتل المجاني للفلسطينيين».

تصاعدت تباعاً التحركات في الشوارع الأوروبية رفضاً لحرب غزة وسياسات الاحتلال، متحدية كل محاولات الترهيب. وكانت مذبحة مستشفى المعمداني في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، نقطة تحول، حيث لم تعد دول أوروبا قادرة على لجم ومحاصرة الفعاليات في الشارع

أوروبيون وحرب غزة

4 أشهر من تحدي محاولات الترهيب

كوبنهاغن ـ ناصر السهلي

قبل نحو 120 يوماً انتهجت بعض دول أوروبا خطاً أمنياً متشدداً، مبنياً على توجهات سياسية وإعلامية داعمة بالكلية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، في التصدي لأي من مظاهر التحرك في الشارع ضد حرب غزة. فمن ألمانيا والدنمارك شمالاً إلى فرنسا وجنوب القارة الأوروبية تسابق السياسيون نحو خلق أجواء أشبه بتلك التي فُرضت في وجه روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في 2022، لكن سرعان ما كسر حراك التضامن هذه الأجواء، مع الإصرار على التظاهر في الشوارع للتضامن مع غزة ورفضاً لسياسات الاحتلال.

ويصف الباحث والكاتب السياسي الدنماركي جون غراوسغورد، لـ«العربي الجديد»، تلك الأجواء بمحاولات «شيطنة الفلسطينيين ونزع إنسانيتهم»، في سياق منهجية «استعادة ذات الأسلوب الذي استخدم في زرع روسوفوبيا (رهاب من الروس) لإسقاطه على الفلسطينيين، وكأنهم يخلقون الفوبيا (رهاب فلسطين)، وبحجة معاداة السامية». وغراوسغورد عضو أيضاً في منظمة «أوروبيون من أجل فلسطين» (مقرها الرئيسي إيطاليا)، ويعرف منذ عقود كيفية تعامل أوروبا مع القضية الفلسطينية، من جهة ثانية، يؤكد شباب أوروبيون وفلسطينيون، ممن استطلعتهم «العربي الجديد»، بمن فيهم الناشط الدنماركي مارتن إسكلسن، أن «ما كان يجري على شاشات التلفزة، بسؤال سخيف عن إدانة حماس، بينما أطنان القنابل تسقط على رؤوس مدنيي غزة، كان يترجم معنا في الشارع يوم 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي». ويشير إسكلسن، مع غيره من شباب التحرك الأول في الشارع، إلى أن تسابق صحافيين من محطات تلفزيونية نحو تجمعات سكنية يقطنها مواطنون من مختلف العرقيات لطرح سؤال: لم تحتفلون؟ هل تحتفون بما قامت به «حماس»؟ (يوم7 أكتوبر)، متناسين أننا نخرج للتنديد بالحرب على غزة. بمعنى آخر، فإن الأجواء التي سادت قبل 4 أشهر هي محاولة دؤوبة ومنهجية لإظهار التضامن مع فلسطين كمرادف لـ«دعم الإرهاب». وجاء ذلك وسط نبرة سياسية عالية العيار في دعم الاحتلال الإسرائيلي وسرديته. بل إن بعض ساسة الدنمارك، وغيرها في دول الجوار مثل ألمانيا والسويد، ذهبوا إلى حد اقتراح رفع علم الاحتلال على مباني البلديات والمؤسسات العامة، كما جرى مع العلم الأوكراني. وترافقت تلك الأجواء مع تكثيف الشرطة والأمن الدوريات في «تجمعات الضواحي»، والتي يُنظر إليها على أنها امتداد وترجمة لأجواء السياسية والإعلامية «القمع أي تحرك يظهر تضامناً أو تعاطفاً حتى مع الضحايا الذين كانوا يُقصفون بمعاونة غربية»، بحسب ما يشير من برلين الصحافي الفلسطيني-الألماني فايز عمر. وما سرى في برلين كان نسخةً طبق الأصل في أغلبية دول أوروبا، وباستثناءات مثل الترويج وبلجيكا وإسبانيا.

أمام ارتفاع وتيرة الجرائم والقصف العنيف على غزة، وانخراط المزيد من المتضامنين في مناقشة ما يجري على وسائل التواصل الاجتماعي، بعد ظهور الإعلام التقليدي مردداً لسردية الصهيونية، كسر الشباب المتضامنون محاولات عزل تحركهم في الشارع، وإخراج تظاهراتهم من حيز جغرافي بعينه (أغلبه حيث يقيم سكان من أصول مهاجرة) من أجل اختراق شوارع مدن رئيسية. وكما في غيرها، كانت شرطة برلين «تحاصر المتظاهرين باشتراطات كثيرة، وأي هتاف لم يكن مكتوباً ومقدماً سلفاً كان يؤدي إلى حل الفعالية»، كما يشير فايز عمر. بل إن مواقف حكومة ألمانيا، بمن فيهم حزب «لينكه» اليساري، كانت في العام الماضي، وحتى قبل «طوفان الأقصى»، تمضي في التضييق على العمل الفلسطيني وعلى أنشطة «حركة المقاطعة»، حتى وصل الأمر إلى ما يشبه محاولة حظر العلم الفلسطيني بحد ذاته. برأي كثيرين، ممن تحدثت إليهم «العربي الجديد»، شكلت مذبحة المستشفى الأهلي المعمداني في 17 أكتوبر الماضي، نقطة تحول في مختلف الفعاليات المتضامنة مع غزة وفلسطين. ولم تعد دول أوروبا قادرة أمام هول المذبحة على لجم ومحاصرة الفعاليات في الشارع. إذ شكلت ما يشبه «كسراً للتابوهات، ومنها انتقاد مواقف الحكومات الأوروبية مما يجري من جرائم»، بحسب ما يذكر غراوسغورد. ويؤكد فايز من برلين أن «الاختراق الحقيقي حدث بالفعل بعد المذبحة، فلم تعد التوجيهات السياسية للأمن قادرة على تطبيق سياسة امتصاص الاحتقان، فخرجت الفعاليات بشكل ثابت وموسع خارج التجمعات السكنية، مثل شوكولين في برلين، نحو وسطها وشوارعها وساحاتها الرئيسية». في المقابل، فإن الأحزاب اليسارية الأوروبية، المعروفة تقليدياً بدعم قضية فلسطين، انجرت وراء السردية الصهيونية، واندمجت في السياسات الرسمية. وتقدم حالتا رئيسة حكومة الدنمارك ميتّا فريدركسن (يسار وسط) والمستشار الألماني أولاف شولتز، نموذجاً عن إبداء الدعم التام لسياسات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو. مع ذلك يبدو أن «قواعد تلك الأحزاب لم تقبل الانجرار، وخرجت تنتقد مواقف أحزابها وتصر على التنديد بالاحتلال»، كما يؤكد فايز عمر. ما هو لافت أيضاً أن الشارع اليساري الأوروبي الرسمي دخل في وضع شبيه بما أدخلت فيه مواقف الرئيس الأميركي جو بايدن الحزب الديمقراطي، من تململ ورفض لسياسات الدعم الأعمى للحرب الإسرائيلية على غزة. ووفقاً لنشطاء في ألمانيا فإن محاولات تصوير التظاهرات على أنها معادية للسامية كُسرت بمشاركة واضحة للشباب اليهودي، بل وطلبهم لترخيص التظاهرات، كما ذهب جوناثان غولدشتاين من التيار المعادي للصهيونية في حديثه مع «العربي الجديد». وحتى في فرنسا، التي تبنى فيها الرئيس إيمانويل ماكرون السردية الصهيونية في 7 أكتوبر الماضي، استطاعت حركة التضامن التغلب على محاولات قمع التظاهرات وفرض غرامات مالية، بل وتوجيه تهمة «دعم الإرهاب» لها. وتؤكد المسؤولة في «جمعية التضامن الفرنسي مع فلسطين»، مونيك إيتيان، لـ«العربي الجديد»، أنه «في البداية جرى حظر التظاهر، لكن مجلس الدولة ذهب إلى أنه لا يجوز لوزير الداخلية حظر التظاهرات بشكل عام في أنحاء البلد. ومنذ 19 أكتوبر/تشرين الأول (الماضي) أذنت المحكمة الإدارية في باريس بتنظيم أولى التظاهرات في العاصمة، وهذا حصل في مناطق فرنسية أخرى».

وفي ذات السياق، يؤكد، رئيس جمعية التضامن مع فلسطين، برتراند هابلبرن، لـ«العربي الجديد»، أنه منذ البداية «بدا واضحاً أن السلطات أرادت إسكات صوت الشارع الفرنسي في مواجهة الرعب الحاصل في فلسطين، متذرعة بأسباب أمنية». ويعتبر المتضامنون في فرنسا أن وزير الداخلية جيرالد دارمانان، أراد تجيير التحريض على النشاط المؤيد لفلسطين، وتثبيت المواقف المتحازة لإسرائيل «وذلك من أجل استباقية الجمعيات والمؤسسات تجاوزه». وتم إسقاط محاولة ربط التظاهرات المتضامنة مع غزة بما يسمى خطر الإخلال بالنظام العام، وتصاعد الأعمال المعادية للسامية، بحسب ما تشير لـ«العربي الجديد»، الناشطة القيادية في لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني، آني جيفرسون. وتتهم جيفرسون البعض بكتابة شعارات على الجدران معادية لليهود «للتشويش ومنع تحركنا في الشارع في أكتوبر الماضي»، مشددة على أن «الأمور اتضحت في الشارع، ليس في فرنسا فقط بل في كل أوروبا، وبمشاركة يهودية واضحة في الفعاليات الرافضة لبقاء استعمار فلسطين، ونزع إنسانية الشعب الفلسطيني، كما أرادت الرواية الإسرائيلية». بالطبع تستمر بصورة متفاوتة محاولات «التضييق» في أوروبا. فقد تعرض الكثيرون لحملات ترهيب وتكميم أفواه، ليس فقط في الحالات التي أصبحت معروفة في مؤسسات إعلامية، بل على مستوى ملاحقة موظفين أوروبيين بالأصل ومن أصول فلسطينية، ممن عبروا عن آراء تتعارض وتوجهات الحكومات في دعم تل أبيب. كثيرون وجدوا ويجدون أنفسهم «وكأنهم يعيشون تحت أعين الرقابة، وبعضهم جرى فصله من عمله، وآخرون جرى تحذيرهم وتوبيخهم تعسفياً ويعيشون مهددين بالفصل، حيث الكثير من الحالات هي الآن أمام المحاكم»، كما يؤكد، لـ«العربي الجديد»، المحامي الألماني من أصل فلسطيني (من غزة)، أحمد عابد. من الواضح أن الرهان على أن طول مدة حرب غزة سوف يُتعب الشارع المتضامن مع فلسطين «خسر، مع ازدياد ملحوظ في المشاركة الثابتة، أسبوعاً وراء أسبوع، وارتفاع نبرة المطالبين بوقف النار ومساعدة الفلسطينيين الذين يُهجرون داخل غزة، تزامناً مع انتشار صور الضحايا والجرائم المرتكبة، إذ بالكاد هناك بيت لم تدخله القضية الفلسطينية»، على ما يؤكد غراوسغورد. التأثير الذي يحدثه إظهار التضامن في الشارع الأوروبي لا تستطيع الطبقات السياسية التقليدية تجاهله. ففيما كان رئيس حكومة النرويج من يسار الوسط يوناس غار ستورا يقف موقفاً متوازناً مع القضية الفلسطينية، رافضاً الدعوات لقطع تمويل السلطة الفلسطينية بعد 7 أكتوبر، كانت فريدركسن، تُظهر مواقف غير مكترثة بالضحايا الفلسطينيين، متبنية سردية الاحتلال الأولية. هتافات الشارع الدنماركي، وخروج عشرات الآلاف في سابقة لم يشهدها البلد بشأن فلسطين، أجبرت فريدركسن على تعديل خطابها الإعلامي، عن الضحايا من الأطفال الفلسطينيين. وذلك بتنسحب أيضاً على مواقف أخرى حول القارة الأوروبية، التي تعيش أصلاً خلافاً بين دولها حيال سياساتها بشأن قضية فلسطين، إذ تبدو بعض الدول أعلى نبرة في انتقاد الاحتلال من غيرها، كما برزت الحالة البلجيكية والأيرلندية، على سبيل المثال.

لا يتوقع معظم النشطاء، الذين تحدثوا إلى «العربي الجديد»، أن تتراجع أو تضعف حركة التضامن «حتى لو استمرت حرب غزة 120 يوماً أخر» كما يشير فايز عمر. فهؤلاء، مثل غراوسغورد وإسكلسن، يرون أن القضية الفلسطينية عادت إلى الواجهة بقوة، بعد سنوات من محاولة تهميشها. ويعتقد كثيرون أنه حتى وإن توقفت حرب غزة فإن «مهمة الحركة المتضامنة مع فلسطين ستتضاعف لمواجهة نشوء دولة الأبرتهايد، ومن أجل فرض مقاطعة وعقوبات على دولة الاحتلال في حال استمرت بتجاهل وقف الاستعمار وترك الفلسطينيين يقررون مصيرهم بأنفسهم»، كما ختم غراوسغورد.

خلال تظاهرة في باريس في ديسمبر الماضي (ناصر السهلي)

غراوسغورد: مذبحة مستشفى المعمداني شكلت كسراً للتابوهات

عابد: كثيرون يجدون أنفسهم وكأنهم يعيشون تحت أعين الرقابة

الحدث

ليندركينغ: أميركا لن تسلح مناهضي الحوثيين

استهداف 3 سفن في البحر الأحمر

لا يزال التصعيد السمة البارزة في البحر الأحمر، مع استهداف الحوثيين مزيداً من السفن، في مقابل تعرض مواقعهم الى غارات

استهدف الحوثيون مجدداً سفناً في البحر الأحمر، فيما أعلن المبعوث الأميركي لليمن تيم ليندركينغ أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تتبع استراتيجية متعددة الجوانب لإعادة السيطرة على البحر الأحمر، لكنه شدد على أن بلاده لا تفكر في تسليح أو تمويل أي من الفصائل اليمنية المناهضة للحوثيين.

وأعلن الحوثيون، أمس الثلاثاء، تعرض صعدة غربي اليمن إلى 3 غارات. ونقلت وكالة أنباء «سبأ» التابعة للحوثيين عن مصدر أمني قوله إن «العدوان الأميركي البريطاني استهدف بثلاث غارات شرق مدينة صعدة». كما أعلن الحوثيون شن هجومين بالصواريخ على سفينتين بريطانية وأميركية في البحر الأحمر. وقالت «القوات المسلحة» التابعة للحوثيين، في بيان أمس الثلاثاء، إن «القوات البحرية نفذت عمليتين عسكريتين في البحر الأحمر، الأولى استهدفت سفينة أميركية، والأخرى سفينة بريطانية، وذلك بصواريخ بحرية مناسبة». وأكد البيان أن «الإصابات كانت دقيقة ومباشرة». وأشارت «القوات المسلحة» إلى أنها «ستنفذ المزيد من العمليات العسكرية النوعية ضد الأهداف المعادية الأميركية والبريطانية في البحرين الأحمر والعربي، ضمن حق الرد المشروع على العدوان ودفاعاً عن الوطن». وشدد البيان على أن «القوات المسلحة اليمنية تؤكد على استمرار عملياتها العسكرية في البحرين الأحمر والعربي ضد الملاحة الإسرائيلية أو المتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة، حتى رفع الحصار وإيقاف العدوان على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة».

وكانت شركة «أمبري» قد قالت، في بيان، إن سفينة بريطانية ترفع علم بربادوس «تعرضت لأضرار طفيفة على بُعد 57 ميلاً بحرياً من سواحل الحُديدة في غرب اليمن، من دون وقوع إصابات بشرية. وقالت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية وشركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، في بيانين، إنهما تلقيتا تقارير عن وقوع انفجار بالقرب من سفينة تجارية قبالة ساحل مدينة عدن اليمنية. وأوضحت «أمبري» أن ناقلة بضائع يملكها يونانيون وترفع علم جزر مارشال استُهدفت على بعد نحو 53 ميلاً بحرياً جنوب غربي عدن، موضحة أن السفينة كانت في طريقها إلى الهند قادمة من أميركا، مشيرة إلى أن السفينة وطاقمها بأمان. ومنذ 19 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ينفّذ الحوثيون هجمات على سفن يشتبهون بأنها مرتبطة بإسرائيل أو متّجهة إلى موانئها.

في هذه الأثناء، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» أمس الثلاثاء عن المبعوث الأميركي لليمن تيم ليندركينغ، قوله إن «إدارة بايدن تتبع استراتيجية متعددة الجوانب لإعادة السيطرة على البحر الأحمر في أسرع وقت ممكن»، موضحاً أن «الاستراتيجية تتضمن ضربات جوية لإضعاف قدرة الحوثيين على مهاجمة السفن، وتكثيف الجهود لاعتراض الأسلحة الإيرانية المرسلة إلى اليمن، وزيادة الجهود الدبلوماسية للضغط على الحوثيين».

وأضاف ليندركينغ: «تواصل إدارة بايدن إعطاء الأولوية لحل الصراع اليمني، على الرغم من أنه من الصعب رؤية أي دعم دولي لجلوس الحوثيين حول طاولة المفاوضات مع الحكومة اليمنية بينما يطلق الحوثيون النار على السفن، المسار الأكثر حكمة هو أن يوقف الحوثيون هجماتهم على السفن». وأعلن ليندركينغ أن الولايات المتحدة لا تفكر في تسليح أو تمويل أي من الفصائل اليمنية المناهضة للحوثيين. وقال: «لا نريد تأجيج نيران الصراع العسكري داخل اليمن. لقد كان اليمن على مدى العامين الماضيين قصة تقدم. أراد العالم، ولا يزال، دعم السلام والازدهار لليمنيين». وكانت وزارة الخارجية الأميركية ذكرت، أمس الأول الاثنين، أن ليندركينغ سيسافر إلى الخليج هذا الأسبوع «للقاء الشركاء في المنطقة لمناقشة الحاجة الملحة للحد من التوترات الإقليمية، بما في ذلك وقف هجمات الحوثيين، التي تقوّض حرية الملاحة في البحر الأحمر والتقدم المحرز في عملية السلام في اليمن».

من جهة ثانية، قال زعيم جماعة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، في الذكرى السنوية لمقتل قائد الحوثيين حسين بدر الدين الحوثي في عام 2004، على يد القوات اليمنية في جرف سلمان في مران في محافظة صعدة، إن «أطفال شعبنا لا يخافون من أميركا ولا إسرائيل، فما بالك بالملايين من رجال هذا البلد الذين يتحركون من منطلق إيماني قرآني»، مضيفاً أن «الضمير الحي لشعبنا وهذه المشاعر الإنسانية والإيمانية تأبى له أن يتفرج على ماساة الشعب الفلسطيني في غزة»، مشدداً على أن «شعبنا لا يقبل أن تُهيمن عليه أميركا وأن تتحكم به وتسيطر عليه كما فعلت على مدى عقود من الزّمن». وأضاف: «إنني أحذرهم وأقول أن عليهم أن يوقفوا عدوانهم على غزة وأن يكفوا عن حصارهم وإلا فسوف نسعى إلى التصعيد أكثر فأكثر». وتابع: «الأميركي يحاول أن يموه حركته في البحر ووضع على بعض سفنه علم «مارشال... واصبع يتهرّب في البحر».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

مسلحان حوثيان خلال فعالية دعم لغزة قرب صنعاء، الأحد الماضي (محمد حمود/Getty)

شرق غرب

قتلى وجرحى بإطلاق نار أمام قصر العدل في إسطنبول

قالت السلطات التركية، أمس الثلاثاء، إن عنصرين من «جبهة حزب التحرير الشعبي الثوري» اليسارية، أطلقا النار أمام مبنى قصر العدل في إسطنبول، ما أدى إلى إصابة 3 عناصر شرطة و3 مدنيين، قبل تمكن قوات الأمن من قتل أحد المهاجمين وإلقاء القبض على الآخر مصاباً. ووصف وزير الداخلية التركي علي يرلي كايا، على منصة «إكس»، الهجوم بـ«الإرهابي»، فيما شدد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، على أن بلاده ستواصل بحزم كفاحها «ضد التنظيمات الإرهابية وداعميها».

(الأناضول، العربي الجديد)

مباحثات عراقية تركية

شدّد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أمس الثلاثاء، خلال لقاء مع وزير الدفاع التركي، بشار غولر، الذي وصل أمس إلى بغداد، في زيارة غير معلنة، على أهمية هذه الزيارات من أجل مزيد من التنسيق والتفاهم في مجال دعم الأمن والاستقرار. من جهته أكد غولر رغبة بلاده في إدامة علاقات التعاون مع العراق، وحرصها على التنسيق الأمني المشترك في المجال الاستخباراتي و«مكافحة الإرهاب».

(قنا، العربي الجديد)

سلوت تدعو من بغداد لمنع التصعيد

دعت وزيرة الخارجية الهولندية، هانكي بروينز سلوت، من بغداد، أمس الثلاثاء، جميع الأطراف إلى منع مزيد من التصعيد بعد الضربات الأميركية في العراق وسورية، الأسبوع الماضي، ردا على هجوم في الأردن أدى إلى مقتل 3 جنود أميركيين. وأضافت خلال مؤتمر صحافي مع نظيرها العراقي فؤاد حسين، أن الرئيس الأميركي جو بايدن «لا يسعى إلى مزيد من التصعيد، وهذا أمر أساسي».

(فرانس برس)

إثيوبيا لا تريد حربا مع الصومال

قال رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد (الصورة)، أمس الثلاثاء، إن إثيوبيا ترغب فقط في السلام، مضيفاً أنه «لا نية» لديه لخوض حرب ضد الصومال، مضيفاً: «تطور الصومال تطور لبلادنا. نؤمن بأننا إخوة. لا نريد القتال». يأتي ذلك على خلفية الاتفاق، في يناير/ كانون الثاني الماضي، بين بلاده وصوماليلاند (إقليم جمهورية أرض الصومال غير المعترف بها دولياً)، والذي حصلت أديس أبابا بموجبه على حق استخدام واجهة بحرية في صوماليلاند.

(أسوشييتد برس)

المغرب: رحيل محمد بنسعيد آيت يدر

توفي السياسي والبرلماني المغربي محمد بنسعيد آيت يدر، أمس الثلاثاء، عن عمر ناهز الـ99 عاماً، بالعاصمة الرباط. واختير الراحل المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، كما سجن ونفي في ظل السلطات المتعاقبة، فيما ظل نشاطه السياسي في فرنسا إلى حدود تأسيس حزب «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» عام 1983. وفي عام 2002، قاد مهمة توحيد اليسار المغربي، من خلال تأسيس حزب «اليسار الاشتراكي الموحد».

(العربي الجديد)

تقرير

تمسّك لبناني بأولويات وقف عدوان غزة

اكدت مصادر «حزب الله» ورئيس البرلمان اللبناني نبيه برّي أمس، أن الأولوية هي وقف حرب غزة، فيما كانت بيروت تستقبل رئيس الدبلوماسية الفرنسية

بيروت ـ رينا الجقال

لم تفض زيارة وزير الخارجية الفرنسي، ستيفان سيجورنيه، إلى بيروت، أمس الثلاثاء، قادماً من الأراضي المحتلة، عن معلومات حول ما إذا كان ثمّة أي رسائل أو تهديدات جديدة من حكومة الحرب الإسرائيلية إلى لبنان. وبينما تواصلت حملة القصف أمس بين «حزب الله» وقوات الاحتلال، على الحدود، جدّد الحزب موقفه من أنه غير معني ببحث أي مسار للتهدئة قبل وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وهو ما نقله أمس أيضاً رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي إلى سيجورنيه، بشأن ترتيب الأولويات.

وزار وزير الخارجية الفرنسي، أمس، بيروت، والتقى برّي ونظيره اللبناني عبد الله بو حبيب. ولم يتحدث سيجورنيه إلى الصحافيين لدى انتهاء لقائه مع برّي، الذي استقبل أيضاً أمس رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، حيث أكد الأخير أن «التشاور في هذه المرحلة أكثر من ضروري».

من جهته، قال المكتب الإعلامي لبري عن اللقاء مع الوزير الفرنسي إنه «تناول البحث في تطورات الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة، والمستجدات السياسية والميدانية، جرّاء مواصلة إسرائيل عدوانها على قطاع غزة ولبنان». وقال مصدرٌ مقرّب من برّي لـ«العربي الجديد»، إن سيجورنيه «أكد أهمية الاستقرار في لبنان، وضرورة وقف التصعيد العسكري على الحدود»، مشدداً على أن «فرنسا تبذل جهوداً في هذا الإطار، وتعمل من أجل تخفيف التوترات والتهدئة، خصوصاً أن الحرب الشاملة ستكون لها انعكاسات كبيرة على لبنان والمنطقة ككلّ». وأضاف المصدر أن «فرنسا يهمّها مصلحة لبنان، وتدعم استقراره، وتربطها به علاقات مميزة، وستعمل جاهدة لمنع حصول أي تصعيد عسكري». مشيراً إلى أن الوزير الفرنسي تحدث عن أهمية تطبيق القرارات الدولية، في مقدمها القرار 1701، إلى جانب التعاون بين الجيش اللبناني وقوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان (يونيفيل)، من ضرورة دعم المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة، في ظل الدور الكبير الذي تلعبه لحفظ الاستقرار».

ولفت المصدر إلى أن رئيس البرلمان «تطرق إلى موضوع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للبنان، برّاً وبحراً وجوّاً، والاستفزازات التي تقوم بها جنوباً لجرّ لبنان إلى حرب، وقيامها باعتداءات لا يمكن السكوت عنها، خصوصاً استهدافها منازل المدنيين، والأطقم الصحية»، كما شدّد على أن «العدو عليه أن يلتزم بالقرارات الدولية، وينسحب من الأراضي اللبنانية التي يحتلها». وأشار المصدر إلى أن «رئيس البرلمان أبلغ الوزير الفرنسي أن الأولوية تبقى لوقف العدوان على غزة، ولا بحث في أي مسار قبل وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، والكلام الإسرائيلي ومن خلفه الأميركي عبر وسيطه (عاموس هوكشتاين) لا يعنينا». وأضاف المصدر أن «المفاوضات غير المباشرة مع العدو وبالوساطة الأميركية الأمنية تقوم بها الدولة اللبنانية، وهذا قرارها في مرحلة لاحقة، لكن اليوم الحل الوحيد جنوباً متصل بوقف العدو جرائمه بحق الفلسطينيين وأهالي غزة، وعلى المؤفدين الدوليين أن يضبطوا جهودهم على دفع العدو لوقف عدوانه».

ميدانياً، أعلن «حزب الله»، أمس، استهدافه مرتين ثكنة راميم الإسرائيلية بالمشاركة في المعركة ضد العدوان، بقذائف بلدة مركبا اللبنانية» بصواريخ «بركان» بين «حزب الله» وإسرائيل، حيث شدّد سيجورنيه، وفق الإذاعة، على أنه ينبغي على المسؤولين الإسرائيليين التوصّل إلى حل سياسي في الشمال. وقال لهم: «امنحونا الفرصة لتحقيق حل كهذا»، وذلك في ظل التصريحات الإسرائيلية المتواصلة بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي مستعدة لشن حرب في لبنان، مشيراً إلى أنه من دون وقف للنار في غزة، فإن احتمالات الحل السياسي في الشمال (مع لبنان) منخفضة.

من جهتها، أكدت مصادر «حزب الله» أمس، لـ«العربي الجديد»، مجدداً، رفض الحزب البحث بأي حل قبل وقف العدوان على غزة. وقالت المصادر إن «موقف الحزب واضح ومُكرّر: لا حل دبلوماسياً ولا بحث في أي مسار قبل وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، والكلام الإسرائيلي وبعدها يبحث بمسائل أخرى». كما تناول اللقاء بحسب المصدر «الملف الرئاسي بحيث شدّد سيجورنيه على أهمية الاستقرار السياسي لما تنسحب انعكاساته أمنياً على البلاد».

وكان وزير الخارجية الفرنسي قد اعتبر أول من أمس، من القدس المحتلة، في ختام لقائه مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أنه «من دون حل سياسي لا يمكن حصول سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط». وذكرت إذاعة «كان ريشت بيت» الإسرائيلية أمس، أن القضية المركزية على طاولة النقاش بين الوزير الفرنسي وقادة الاحتلال، كانت المعارك بين «حزب الله» وإسرائيل، حيث شدّد سيجورنيه، وفق الإذاعة، على أنه ينبغي على المسؤولين الإسرائيليين التوصّل إلى حل سياسي في الشمال. وقال لهم: «امنحونا الفرصة لتحقيق حل كهذا»، وذلك في ظل التصريحات الإسرائيلية المتواصلة بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي مستعدة لشن حرب في لبنان، مشيراً إلى أنه من دون وقف للنار في غزة، فإن احتمالات الحل السياسي في الشمال (مع لبنان) منخفضة.

من جهتها، أكدت مصادر «حزب الله» أمس، لـ«العربي الجديد»، مجدداً، رفض الحزب البحث بأي حل قبل وقف العدوان على غزة.

مصادر بري: فرنسا ستعمل جاهدة لمنع حصول أي تصعيد

بري وسيجورنيه في عين التينة أمس (فرانس برس)

رصد

نتائج أولية لتحقيقين بعمل «أونروا» مرتقبة في مارس

ترقب وكالة «أونروا» نتائج أولية لتحقيقين أمميين بطبيعة عملها، فيما يدهم الوقت عمل الوكالة الإنساني مع استمرار الضغط الإسرائيلي لاستبدالها

تسابق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، الوقت، لإنهاء تقريرها الأولي بشأن الاتهامات الإسرائيلية لـ12 من موظفيها بالمشاركة في هجوم حركة «حماس» على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الماضي، فيما يواصل الاحتلال الذي لم يقدم حتى الآن أي أدلّة على ادعاءاته مخططه لإنهاء عمل «أونروا»، متذرعاً باللحظة الراهنة وحالة توضيح دول مانحة كبرى إلى جانبه في هذه المسألة.

وأعلنت مديرة شؤون «أونروا» في لبنان، دوروثي كلاوس، أمس الثلاثاء، أن الوكالة تتوقع أن يكون تقريرها الأولي حول الاتهامات الإسرائيلية، جاهزاً بحلول مارس/ آذار المقبل. وأضافت في تصريحات من بيروت أن الوكالة تتوقع أيضاً من المانحين الذين أوقفوا تمويلهم بعد توجيه إسرائيل اتهاماتها، أن يراجعوا قراراتهم بناء على التحقيق. وجاء كلام كلاوس من بيروت، فيما كانت التقت أمس رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، الذي دعا الدول المانحة لـ«أونروا» إلى إعادة النظر في موضوع وقف تمويل الوكالة، كما دعاها إلى «النظر في وضع أونروا في لبنان بطريقة استثنائية».

وبينما ينتظر تحقيق الوكالة الأولي بداية مارس، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، مساء أول من أمس، تعيين مجموعة مستقلة لإجراء مراجعة لعمل «أونروا» بقيادة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاثرين كولونا. وأضاف غوتيريس في بيان أن «المجموعة ستقيّم ما إذا كانت أونروا تفعل كل ما بوسعها لضمان حيادها والاستجابة لادعاءات ارتكاب انتهاكات خطيرة عند حدوثها». ومن المقرر أن تقدّم اللجنة تقريراً مؤقتاً إلى غوتيريس بحلول أواخر مارس على أن يتبعه تقرير نهائي في شهر إبريل/ نيسان. ودعا غوتيريس إسرائيل إلى التعاون، علماً أن وزير خارجية حكومة الاحتلال يسرائيل كاتس قال أول من أمس إن حكومة الاحتلال تمتلك أدلّة على ارتباط «أونروا» بـ«الإرهاب»، وأنها ستقدّمها للجنة الجديدة التي شكّلها غوتيريس.

من جهتها، تواصل حكومة الاحتلال العمل من منطلق تشديد الضغوط لإنهاء عمل «أونروا»، إذ ذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أمس، أن رئيس هذه الحكومة بنيامين نتنياهو، طلب فعلاً من رئيس أركان جيش الاحتلال هرتسي هاليفي، اقتراح بدائل للوكالة لتقديم المساعدات في غزة. وقالت الهيئة إن نتنياهو أمر «بوضع بدائل تسمح بعدم الاعتماد على أونروا في المستقبل القريب، في كل ما يتعلق بنقل شحنات المساعدات الإنسانية إلى غزة التي يتم نقلها حالياً مباشرة إلى الوكالة». ونقلت الهيئة عن مسؤولين كبار في المجلس الوزاري السياسي والأمني الإسرائيلي، لم تسمهم، إن «نتنياهو طلب من رئيس الأركان تقديم هذه البدائل في غضون أسبوع».

وكان عشرات المستوطنين قد تظاهروا مساء أول من أمس، خارج مقر «أونروا» في القدس المحتلة، بدعوة من نائب رئيس بلدية القدس الغربية اليميني المتطرف أرييه كينغ، للمطالبة بإخراج الوكالة من القدس الشرقية. وللوكالة الأممية مقر رئيسي في حي الشيخ جراح بالقدس، فضلاً عن أنها تدير مخيم شعفاط للاجئين، إضافة إلى عدد من المدارس والعيادات الطبية. وبالتزامن، جدّد وزير الخارجية الإسرائيلي دعوته للمفوض العام للوكالة فيليب لازاريني بالاستقالة.

أما «أونروا» فأكدت استمرار بقائها في غزة بحسب المتحدث باسم رئاسة الوكالة في القطاع، عدنان أبو حسنة، في اتصال مع موقع «أخبار الأمم المتحدة».

ولم تقدم إسرائيل أي أدلة على اتهاماتها، بعد، وهو ما أكده مجدداً تقرير لشبكة «4 نيوز» البريطانية، الذي أوضح أيضاً أن كل أسماء العاملين في الوكالة الـ30 ألفاً، تم التحقّق من عدم وجودهم على اللوائح الأميركية للإرهاب، في إبريل/ نيسان الماضي، ووافقت عليهم إسرائيل. وذكرت القناة أن تنتياهو غاضب من أن تقارير الأمم المتحدة حول الوضع الإنساني الكارثي في غزة تمّ تقديمها إلى محكمة العدل في لاهاي، كأدلة بقضية الإبادة.

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت أول من أمس أنها قد تحوّل الدعم المخصص لـ«أونروا» إلى مؤسسات أخرى، إذا ما أقر الكونغرس مشروع قانون التمويل الإضافي، الذي يواجه حالياً معارضة جمهورية، لكنه يستثني بكل الأحوال مخصصات «أونروا» للأشهر المقبلة. وقال نائب المتحدث باسم الخارجية الأميركية فيدانت باتل إنه يمكن توجيه التمويل الممنوح لـ«أونروا» إلى «شركاء آخرين» لتقديم المساعدات لقطاع غزة، مثل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، ومنظمات مدنية أخرى، مشدداً على أنهم يولون أهمية للانتهاء السريع للتحقيق، ومبيناً أن واشنطن تعلم «مدى أهمية» عمل أونروا.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، الأناضول، قنا)

تنياهو طلب من هاليفي اقتراح بدائل لـ«أونروا»

قضية

لا تزال إسرائيل تفتقر إلى «صورة النصر» التي تسعى لتحقيقها في غزة، خصوصاً مع تحديد «القضاء على حماس» واستعادة المحتجزين هدفين رئيسيين، لكنها رغم ذلك تواصل عدوانها

حرب غزة بشهرها الخامس

إسرائيل بعيدة عن تحقيق أهدافها

تسببت الحرب في تهجير غالبية سكان غزة (ياسر قديح/الأناضول)

حيفا ـ **نايف زيداني**

مدفوعة بالرغبة بالانتقام، بدأت دولة الاحتلال الإسرائيلي حرب غزة قبل أربعة شهور، بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ويبدو أن نهايتها لا تلوح في الأفق حتى وإن تراجعت ضراوتها في بعض المناطق. حرب بدأتها إسرائيل بقصف مكثّف من الجو وإلقاء قنابل على نحو غير مسبوق على شمال قطاع غزة، استهدفت فيها البشر ومقوّمات الحياة والمستشفيات وغيرها، وهجّرت سكانه الذين نزحوا إلى مناطق أخرى، قبل الانتقال إلى مرحلة الحرب البرية المكثفة في 27 أكتوبر الماضي، والانتقال من شمال القطاع إلى وسطه. ولم تسلم المستشفيات من الدمار ولا الفرق الطبية من الاعتقال، كما تواصلت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين طيلة الفترة الماضية بشأن مخططات لتهجير أهالي غزة. في بدايات شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، أعلنت إسرائيل انتقالها إلى المرحلة الثالثة من الحرب، في إشارة منها لخفض العمليات البرية المكثّفة، وتقليص القوات وتسريح جنود الاحتياط، والقيام بعمليات محدودة مركّزة. كما يعمل جيش الاحتلال على إقامة منطقة عازلة داخل قطاع غزة. وتتجه النوايا الإسرائيلية في هذه المرحلة للعمل في رفح ومحور فيلادلفيا على الحدود المصرية. وفي أكثر من مرة أعلن الجيش الإسرائيلي منذ بداية الحرب سيطرته على مناطق في القطاع «وتطهيرها» من المقاومة مثل شماله، لتعود إليها المعارك بعد ذلك، كما تتمكن المقاومة من إطلاق صواريخ منها باتجاه إسرائيل. وعلى الرغم من قتل الاحتلال نحو 28 ألف فلسطيني معظمهم من المدنيين، والكوارث الإنسانية غير المسبوقة والمجاعة والأمراض، ما زالت غالبية الإسرائيليين تؤيد مواصلة الحرب وتلتف حول الجيش، الذي تكبّد ايضاً خسائر فادحة، فيما يواصل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وزير الأمن يوآف غالانت ومسؤولون آخرون التأكيد أن الحرب مستمرة حتى تحقيق أهدافها.

بعض معطيات الحرب

بلغ عدد القتلى الإسرائيليين منذ 7 أكتوبر الماضي 1494 قتيلاً، بالإضافة إلى أكثر من 14 ألف جريح. وتشير المعطيات الإسرائيلية إلى مقتل 562 جندياً منذ بداية الحرب، بينهم 225 منذ بداية الحرب البرية في 27 أكتوبر، فيما تم تجنيد 295 ألف جندي احتياط. وأشارت العديد من التقارير في الآونة الأخيرة إلى وجود آلاف الجنود مع إعاقات، منها إعاقات دائمة. يضاف إلى هذا، تلقي الآلاف منهم الدعم النفسي بسبب اضطرابات وأعراض ما بعد الصدمة ناجمة عن الحرب. ومن أبرز الضربات التي تلقاها جيش الاحتلال إعلانه في 23 يناير الماضي مقتل 21 ضابطاً وجندياً خلال المعارك في وسط غزة، لدى انفجار مبنيين كان الجنود يعملون على تفخيخهما، حيث أطلقت المقاومة صاروخاً مضاداً للدروع استهدف المبنيين ما تسبب بانفجار هائل. وسبق ذلك بساعات قليلة إعلان مقتل 3 جنود، لتكون الحصيلة 24 جندياً وضابطاً في يوم واحد. ومنذ بداية الحرب أطلق نحو 11 ألف صاروخ باتجاه إسرائيل، نحو 9 آلاف من قطاع غزة وألفين من الأراضي اللبنانية والسورية. وهاجمت إسرائيل نحو 30 ألف موقع في قطاع غزة، بزعم أنها مواقع عسكرية تابعة للمقاومة، فيما يقترب عدد الشهداء الفلسطينيين من 28 ألف شهيد، فضلاً عن نحو 70 ألف جريح. وتزعم إسرائيل قتلها نحو 10 آلاف مسلح في غزة. وهجّرت إسرائيل بحسب معطياتها أكثر من مليون و700 ألف فلسطيني في القطاع من أصل مليونين و300 ألف، نزحوا من منطقة إلى أخرى. وتشير المعطيات إلى نحو 218 ألف نازح إسرائيلي تركوا بيوتهم منذ بداية الحرب، في المناطق القريبة من غزة ولبنان. وسجلت الجبهة الشمالية (مع لبنان) مقتل 15 إسرائيلياً على الأقل، مقابل استشهاد 182 عنصراً من «حزب الله» بموجب المعطيات الإسرائيلية. وبلغ عدد البلدات والمستوطنات المخلاة بسبب قربها مع الحدود مع لبنان 42 مستوطنة وبلدة، وعدد سكانها الذين تركوا منازلهم نحو 62 ألفاً، مقابل نحو 100 ألف لبناني في الطرف الآخر. وفي الضفة الغربية والقدس المحتلتين، قُتل 10 إسرائيليين منذ بداية الحرب الحالية، فيما قتلت إسرائيل 382 فلسطينياً واعتقلت أكثر من 3 آلاف. وسجلت إسرائيل نحو 50 هجوماً ضدها من طرف الحوثيين.

إسرائيل بعيدة عن أهدافها

دمّرت إسرائيل غزة، لكنها لا تزال بعد أربعة شهور غير قادرة على تحقيق أهداف الحرب التي أعلنتها، فهي لم تقضِ على حركة «حماس»، كما فشلت في إعادة ولو محتجز واحد في القطاع من خلال القوة. ويؤيد الجيش الإسرائيلي، بحسب تقارير عبرية، هدنة، حتى لو طالت مدتها، لفشله في استعادة المحتجزين من خلال العملية العسكرية، ما يعني نسف نظرية تحريرهم بالضغط العسكري. وفشلت اسرائيل في تحقيق «صورة نصر» أرادتها من خلال الوصول إلى رئيس حركة «حماس» في غزة يحيى السنوار أو قائد الجناح العسكري محمد ضيف أو أسماء أخرى تتردد على لسان المسؤولين الإسرائيليين. كما لم تدمر إسرائيل إلا جزءاً يسيراً من أنفاق «حماس»، بموجب تقارير إسرائيلية. وتحاول إسرائيل تأليب سكان غزة ضد «حماس»، سواء كان ذلك من خلال التصريحات أو إلقاء المنشورات لإقناعهم بأن الحركة هي سبب ما هم فيه، لكنها فعلياً لم تجد تجاوباً في الشارع الفلسطيني. وبلغ الأمر بالمسؤولين الإسرائيليين أن تحدثوا أكثر من مرة عن وجوب تغيير حتى منهج التعليم الفلسطيني في إطار تغيير تفكير السكان على المدى البعيد.

تواصل الولايات المتحدة مدّ إسرائيل بالسلاح والعتاد

فشل الاحتلال في إعادة أي محتجز في القطاع من خلال القوة

وقود الحرب

الخلافات الإسرائيلية الداخلية الجليّة سواء على المستوى السياسي بين الائتلاف والمعارضة، أو حتى داخل مركّبات الحكومة نفسها، أو بين المستويين السياسي والعسكري، تبقى شأناً داخلياً ولا تؤثر بالضرورة على استمرار الحرب. ويلتف الجمهور الإسرائيلي حول الجيش الساعي لاستعادة هيبته وقوة ردعه التي تحدث عنها لسنوات حتى ظهرت هشاشتها، وبنسب أقل بكثير حول الحكومة، وفق استطلاعات الرأي. وبعد أربعة أشهر من الحرب، فإن النقاشات الإسرائيلية ليست حول شرعية الحرب من المنظور الإسرائيلي، وإنما حول ما إذا كان بالإمكان تحقيق الأهداف، خصوصاً ما يتعلق بالقضاء على «حماس» وإعادة المحتجزين في الوقت نفسه، الأمر الذي يراه كثيرون مستحيلاً، فيما يتواصل ضغط أهالي المحتجزين على الحكومة، ويركّز هؤلاء على المطالبة بصفقة تعيد المحتجزين وليس إنهاء الحرب باستثناء أصوات تكاد لا تكون مسموعة. وتساهم عوامل داخلية وخارجية عديدة في عدم استعجال إسرائيل إنهاء الحرب، منها الإجماع الواسع عليها بعد 7 أكتوبر، من اليمين وما يُسمى باليسار، بدون خلاف جوهري حول «شرعيتها». في موازاة استمرار الحرب، يتواصل أيضاً الصراع السياسي، مع هذا تؤيد مختلف الأطراف استمرارها حتى هزيمة «حماس»، وسط خلافات حول أولوياتها. ومن الصعب سماع صوت حقيقي في الائتلاف الحكومي أو المعارضة يدعو إلى إنهاء الحرب. ويرى مراقبون أن انتخابات عامة جديدة بعد الحرب هو أمر حتمي. وبالتأكيد لن يرغب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بانتخابات قريبة، خصوصاً أنه لم يحقق أي «إنجاز» في حربه على غزة يقدمه للناخبين. ومن الواضح أن نتنياهو لا يفرّط بحكومته وشركائه، خصوصاً الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وهما من أشد المعارضين لأي صفقة تشمل وقف إطلاق النار لفترة طويلة وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين. ويريد الجيش بدوره تقديم شيء ملموس للإسرائيليين غير تدمير غزة، خصوصاً في ظل رفض سكان المناطق القريبة من القطاع وكذلك من الحدود مع لبنان، العودة إلى منازلهم المُخلاة. وعلى الرغم من الخلافات الظاهرة مع الإدارة الأميركية، إلا أن الأخيرة تواصل فعلياً دعم إسرائيل في حرب الإبادة وتمدها بالسلاح والعتاد والذي لم يتوقف منذ بداية الحرب. ولا يقتصر الأمر على الدعم الأميركي المطلق الذي يحاول تجميل نفسه بطلب زيادة المساعدات الإنسانية الداخلة إلى قطاع غزة، ولكن إسرائيل لا تواجه ما يكفي من الضغط عليها من أجل إنهاء الحرب، لا من قبل الدول العربية ولا المجتمع الدولي، فالضغوط الحقيقية غائبة. ولم تجد إسرائيل ضغطاً سياسياً أو شعبياً نوعياً من قبل الدول العربية التي تحدها أو تلك الأبعد، عدا عن المعارك المستمرة على الجبهة اللبنانية مع «حزب الله» والتي تطلّبت نقل قوات كبيرة إلى الشمال. أكثر من هذا، أشارت تقارير إسرائيلية أخيراً، إلى تقديم بعض الدول العربية المساعدة لإسرائيل لتجاوز الحصار البحري الذي فرضه الحوثيون في البحر الأحمر على السفن المتجهة إلى إسرائيل، وتزويدها بالبضائع من خلال خط امدادات بري للبضائع. وداخل حدود فلسطين المحتلة، فإن الضفة الغربية لم تشتعل على الرغم مما يحدث في غزة وعلى الرغم مما يحدث في الضفة نفسها من عمليات عسكرية إسرائيلية يومية منذ 7 أكتوبر وتنفيذ اعتقالات واسعة وتدمير ممنهج لمخيمات ومدن في الضفة. كما بقيت القدس المحتلة هادئة نسبياً وكذلك الداخل الفلسطيني، وكل هذا خفف كثيراً على دولة الاحتلال التي كانت تخشى اشتعال هذه الساحات، لكن هذا لم يحدث.

تهجير منذ اليوم الأول

وسط هذا كله لا تكتفي إسرائيل بالقتل والتدمير وتهجير الفلسطينيين داخل غزة، ولكنها تريدهم خارجها، مستخدمة عدة أساليب، منها بطبيعة الحال عمليات القصف المتواصلة. وما يؤكد النوايا الإسرائيلية، التصريحات المتعاقبة من قبل عدد من الوزراء في حكومة الاحتلال، والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم، على الرغم من الانتقادات الدولية ورفع دولة جنوب أفريقيا دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية تتهمها فيها بارتكاب عمليات إبادة جماعية وجرائم حرب. وكرر بن غفير في لقاء مع «وول ستريت جورنال» أخيراً، خططه لـ«تشجيع السكان الفلسطينيين في غزة على المغادرة طوعاً إلى بلدان أخرى حول العالم، من خلال تقديم حوافز اقتصادية لهم». لكن بن غفير ليس وحيداً، وعلى الرغم من تصريحات نتنياهو بأنه يرفض عودة الاستيطان الإسرائيلي إلى قطاع غزة، إلا أن 12 وزيراً و15 نائباً في الكنيست الإسرائيلي على الأقل شاركوا قبل أيام في مؤتمر بمشاركة الآلاف، في القدس المحتلة، يدعو إلى الاستيطان في قطاع غزة وتهجير سكانها. وفي مؤشر آخر إلى النوايا الإسرائيلية، كشف سموتريتش عن نيّة إسرائيل إقامة حكم عسكري في قطاع غزة، وقال «سيكون هناك حكم عسكري إسرائيلي في غزة. نحن جميعاً متفقون أن علينا البقاء في غزة. لقد قلت للجميع في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) إنني لست ضد جلب جهة معتدلة (لحكم غزة)، ولكن لا توجد جهة كهذه. علينا نحن أن نقوم بتركيز الجهود الإنسانية لكي نلتزم بالقانون الدولي».

حرب «حتى النصر»

في ظل الحديث عن عدم تحقيق الاحتلال أهدافه من الحرب، يكرر بعض المسؤولين الإسرائيليين، وعلى رأسهم نتنياهو، أنها مستمرة «حتى النصر». ويشير بعض الباحثين الأمنيين الإسرائيليين إلى أن هناك فجوة بين التوقعات بتحقيق صورة نصر واضحة وبين النهاية الفعلية للحرب. ومن أسباب هذه الفجوة أن المصطلحات التي تستخدم في الحروب بين الدول لا تنطبق بالضرورة على المواجهة مع منظمات مثل «حماس»، كما أنها نابعة من ضبابية أهداف الحرب الإسرائيلية والتي تغيرت منذ بدايتها عدة مرات، وخلقت خلافات حولها، وعدم يقين بشأن الإنجازات المطلوبة من المنظور الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك أن الهدفين الرئيسيين للحرب، وهما إعادة المخطوفين والقضاء على «حماس»، لا يمكن أن يسيرا معاً، كما أن هناك صعوبة في التفريق بين تحقيق النصر وخلق صورة نصر في أذهان الجمهور الإسرائيلي.

في غضون ذلك، يستعد جيش الاحتلال للعمل في منطقة رفح عند الحدود المصرية. وعلى الرغم من التقارير الكثيرة التي أفادت بوجود توتر بين تل أبيب والقاهرة في هذا الشأن، إلا أن كبار المسؤولين الإسرائيليين يواصلون التصريح بأن عملية عسكرية في تلك المنطقة قادمة لا محالة، من بينهم وزير الأمن يوآف غالانت. وذكرت العديد من التقارير الإسرائيلية في الأيام الأخيرة أن مسؤولين إسرائيليين ناقشوا هذا الأمر مع الجانب المصري. وعليه يبدو أن جيش الاحتلال سيتجه نحو رفح بعد الانتهاء من القتال المكثّف في منطقة خانيونس، وستشهد المنطقة حركة نزوح أخرى للفلسطينيين، الذين ينزحون من منطقة إلى أخرى وسط تعمق معاناتهم. وتخشى مصر محاولات بعض الفلسطينيين النزوح إلى أراضيها في حال قيام إسرائيل بعملية عسكرية هناك، الأمر الذي تراه تهديداً لأمنها ومصالحها. كما تواصل إسرائيل في هذه الفترة حربها ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، التي تحرض عليها إسرائيل منذ سنوات طويلة ولكنها وجدت أخيراً فرصة حقيقية للتخلص من دورها على الرغم من أهميتها لإبقاء بعض مقوّمات الحياة في القطاع، بزعم أن عدداً من موظفيها شاركوا في «طوفان الأقصى»، لتضغط إسرائيل على بعض الدول لقطع التمويل عنها، الأمر الذي يعمّق معاناة الغزيين.

استغلال سياسي

يبرز رئيس حزب «المعسكر الرسمي» بني غانتس (الصورة) كأحد المسؤولين الذين يستغلون فترة الحرب لتحقيق أهداف سياسية. فعل ذلك أولاً بانضمامه من المعارضة إلى مجلس الحرب، فيما أشارت تقارير صحافية، هذا الأسبوع، إلى أنه يعمل من خلف الكواليس لإطاحة بنيامين نتنياهو. وتمنح استطلاعات الرأي غانتس أفضلية كبيرة على نتنياهو، وهو الذي يؤيد استمرار الحرب حتى تحقيق أهدافها، لكنه يمنح الأولوية لصفقة تعيد المحتجزين.

مخاوف من التحقيقات

يتحسّب الجيش الإسرائيلي والمستوى الأمني والعسكري للّجان التي ستُقام للتحقيق في إخفاقات 7 أكتوبر. وأفادت بعض التقارير بأن العديد من المسؤولين ينوون الاستقالة بعد نهاية الحرب، كما يواصل الكثيرون تحميل الحكومة ورئيسها مسؤولية ما حدث، بسبب حالة الانقسام التي شهدها المجتمع الإسرائيلي قبل «طوفان الأقصى» على خلفية خطة تقويض القضاء التي قادتها. وعليه قد يخدم استمرار الحرب إلى مرحلة معيّنة الكثير من الجهات.

تقرير

ارتدادات العدوان تطاول الضفة الغربية أيضاً

عمليات عسكرية انتقامية يومية لجيش الاحتلال

تعيش الضفة الغربية، منذ 4 أشهر، ارتدادات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ تشهد اقتحامات ومواجهات واعتقالات يومية، وسط تعمد الاحتلال التدمير الممنهج للبنى التحتية، فيما فشلت السلطة الفلسطينية في استغلال كل ما يحصل لتغيير قواعد اللعبة، مكتفية بانتظار ما ستؤول إليه الحرب

جندي للاحتلال في مخيم طولكرم، 17 يناير الماضي (نضال اشتية/الأناضول)

رام الله ـ **نائلة خليل**

بعد 4 شهور على حرب الإبادة الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة، تعيش الضفة الغربية، ميدانياً وسياسياً واقتصادياً، ارتدادات الحرب، عبر عمليات عسكرية انتقامية لجيش الاحتلال، واعتداءات مستمرة للمستوطنين، وصمت سياسي فلسطيني رسمي ينتظر انتهاء الحرب ليقرّر ماذا سيفعل. وبينما يرى محلّلون وسياسيون أن إسرائيل أرهبت الضفة الغربية بضربات استباقية كبيرة، وقامت بمهاجمة بؤر المقاومة بشكل وحشي على طول الضفة الغربية وعرضها، وأعطت أمثلة دموية على العقوبات الجماعية والتدمير على الأرض، إلا أن الضفة ما زالت مصدر خوف لجيش الاحتلال ومكاناً خصباً للمقاومة. أما على المستوى السياسي، فعلى العكس تماماً، إذ تطغى السلبية وسياسات «الانتظار» التي تحترفها القيادة الفلسطينية من جهة، و«التخويف بالفوضى» من جهة أخرى، وهي سمات مألوفة للقيادة التي كسرت معركة «طوفان الأقصى» عزلتها دولياً وعربياً، ورغم ذلك لم تستطع أن تحوّل حتى اللحظة صمود الشعب والمقاومة في قطاع غزة إلى ثمن سياسي مستحق يغير من قواعد اللعبة السياسية التي فرضها اتفاق أوسلو ومصالح طبقة من المستفيدين منه، بحسب سياسيين. وتعيش الضفة الغربية منذ أربعة أشهر تحت وقع ضربات إسرائيلية انتقامية عميقة، لكن حال صوت الحرب الدامية في غزة دون أن تتصدر أخبار الضفة المشهد الإخباري. وتشير المعطيات إلى أنه ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي حتى اليوم، استشهد 382 فلسطينياً برصاص جيش الاحتلال والمستوطنين، وأصيب 4400 آخرون بجراح. وشرع الاحتلال بعمليات عسكرية انتقامية هدم فيها كلياً وجزئياً مئات المنازل والمباني إلى جانب الشوارع والبنية التحتية في مخيمات طولكرم، مخيمي نور شمس وطولكرم، ومخيم جنين ومخيم بلاطة، ومخيمي عقبة جبر وعين السلطان في أريحا، بحيث أصبحت حياة اللاجئين في هذه المخيمات شبه مستحيلة. فعلى سبيل المثال لا يستطيع سكان مخيمات طولكرم وجنين تحديداً، استخدام أي سيّارات داخل المخيم، بعدما تمّ تجريف الشوارع بشكل لا يسمح بمرور أي مركبات أو سيارات إسعاف، فضلاً عن تدمير البنى التحتية من مياه وكهرباء واتصالات بشكل شبه كامل.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخليل، بلال الشوبكي، لـ«العربي الجديد»، إنه «خلال الأشهر الأربعة الماضية، كانت هناك استراتيجية إسرائيلية فعالة إلى حد ما في تثبيط أي استجابة للحرب التي تجري في قطاع غزة». وتابع: «الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل هي حملة واسعة النطاق طاولت كل من تعتقد أنه قادر على تحريك الشارع شعبياً، ولا نتحدث هنا عن اعتقال عسكريين، والدليل أن الغالبية ممن تم اعتقالهم لا توجه إليهم تهم بل يتم اعتقالهم إدارياً، وبالتالي هذه العملية الاستباقية أثّرت بشكل كبير على تحرك الشارع الفلسطيني». ورصدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أكثر من 6800 حالة اعتقال في الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر الماضي. ولفت الشوبكي إلى أن «هذه الخطوة تعود لتخوف أمني إسرائيلي من أن الأحداث في قطاع غزة لا بد أن تشكل محركاً للشارع الفلسطيني، فأكثر ما كانت تخشاه إسرائيل ليست فقط البؤر العسكرية الموجودة في شمال الضفة الغربية مثل جنين وطولكرم ونابلس، بل أن يتحرك الشارع بما يغير من الواقع القائم».

ويتجلى جانب من العقوبات الجماعية في الضفة الغربية بالحد من الحركة بشكل كبير، إما بإغلاق حواجز عسكرية رئيسية منذ الحرب كما هو الحال في حاجز حوارة، جنوبي نابلس، والذي يربط شمال الضفة بوسطها، أو تفعيل حواجز عسكرية ووضع أخرى جديدة على مداخل المدن. وبسبب ما يلاقيه الفلسطينيون من ذلّ وانتظار كبير على الحواجز واعتداءات للمستوطنين، فقد باتوا يفضلون الطرق الفرعية الطويلة والترابية. ورأى الشوبكي أن «إسرائيل مارست الإرهاب النفسي حيث استنسخت التدمير والقتل الذي تقوم به في قطاع غزة إلى الضفة الغربية ولو بصورة مصغرة».

لكن كل ما سبق لم يعق توسع بؤر المقاومة في الضفة الغربية التي باتت تشمل بلدات وقرى لم تشهد عملاً مقاوماً منذ الانتفاضة الثانية، مثل بلدتي بني نعيم التي نفذ مقاومان منها عملية إطلاق نار ودهس في العمق الإسرائيلي منتصف يناير/كانون الثاني الماضي، وبلدة إذنا التي تسلّل 3 شبان منها إلى مستوطنة مقامة على أراضيها لتنفيذ عملية أدت إلى استشهادهم في الشهر ذاته، وكلتا البلدتين في محافظة الخليل جنوب الضفة، إضافة إلى مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية التي تشهد اقتحامات واشتباكات بين المقاومين وجنود الاحتلال بشكل غير مسبوق.

ونفّذ الفلسطينيون وفق مركز المعلومات الفلسطيني «مُعطى» منذ مطلع أكتوبر الماضي حتى نهاية يناير الماضي، نحو 983 عملاً مقاوماً ما بين «إطلاق نار وعمليات دهس وطعن واشتباك مسلح مع قوات الاحتلال» أسفرت عن إصابة 135 إسرائيلياً، ومقتل 13 آخرين. ووقعت أبرز العمليات وفق مركز «مُعطى» خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، في محافظات جنين وطولكرم والخليل والقدس ورام الله، ومنها عملية بيت ليد شرق طولكرم والتي قتل فيها جنديان إسرائيليان في 2 نوفمبر، بالإضافة إلى عملية النفق جنوب بيت لحم التي وقعت في 16 الشهر ذاته وقتل فيها شرطي إسرائيلي وأصيب 4 آخرون، وعملية الأخوين إبراهيم ومراد نمر في القدس المحتلة نهاية الشهر والتي أدت إلى مقتل 4 إسرائيليين، وجميعها تبنتها «كتائب القسّام» - الذراع العسكرية لحركة «حماس».

وعلى النقيض من واقع الضفة ميدانياً، والتي تمسي وتصبح على اقتحامات ومواجهات، ما زالت السلطة الفلسطينية تقف على ذات مربع «الانتظار» والتسويف، وتستخدم سياسة «التخويف» بالفوضى أو إحلال «حماس» مكانها سلاحاً وحيداً لها، وذلك بحسب آخر تصريح للمتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة يوم الأحد الماضي حين قال: «على أميركا إجبار إسرائيل على وقف عدوانها وحربها على شعبنا لأن البديل هو الفوضى».

تزيد إسرائيل من ضعف السلطة بإشادتها بالتنسيق الأمني

وقال مسؤول سياسي فضّل عدم ذكر اسمه لـ«العربي الجديد»: «نقول هذا الكلام للمسؤولين الأميركيين والأوروبيين، إن البديل عن القيادة الفلسطينية المعتدلة ستكون حركة حماس التي صعدت أسهمها في الشارع بشكل كبير بعد عملية طوفان الأقصى، وإنهم لن يجدوا شركاء سلام جدّيين إذا غادر الرئيس محمود عباس المشهد السياسي». وتابع: «إن قيام الإدارة الأميركية بلجم المستوطنين والإعلان عن عقوبات إجرائية بحقهم يأتي من ذات النقطة وهي عدم إضعاف السلطة الفلسطينية أكثر». ويوجه الشارع الفلسطيني انتقادات شديدة للأجهزة الأمنية التي يزيد عدد عناصرها عن 80 ألف عنصر أمن، ولا تقوم بحماية شعبها من اعتداءات المستوطنين اليومية. لكن اعتداءات الجنود طاولت عناصر الشرطة الفلسطينية أيضاً، كما حدث في 25 يناير الماضي في بيت لحم، حين أظهر مقطع مصوّر تداوله روّاد مواقع التواصل الاجتماعي قيام جنود الاحتلال بتصويب بنادقهم نحو أفراد الشرطة الفلسطينية، ودفع أحدهم بفوهة البندقية في صدره، وإطلاق قنابل صوتية تجاه أفراد السلطة الذين انسحبوا من المكان دون إبداء أي مقاومة». ورأى الأمين العام لحركة «المبادرة» الفلسطينية مصطفى البرغوثي، أن إسرائيل أعادت احتلال الضفة الغربية كاملة في الأشهر الأربعة الأخيرة، وقامت بتجريد السلطة من كل صلاحياتها، وبالتالي اختفى «أوسلو» كاملاً، وتم تجريد السلطة من السيطرة على أموال الضرائب الخاصة بها. وتابع البرغوثي في تصريحات لـ«العربي الجديد»: «نحن أمام 3 عمليات تجري في وقت واحد، إعادة احتلال الضفة، شنّ حرب على شعب تحت الاحتلال، والتمهيد لعمليات تطهير عرقي سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة». وأكد البرغوثي أن «لا شيء سيغير السلوك الإسرائيلي إلا الصمود والثبات والمقاومة الفلسطينية، لكن المؤسسة الرسمية الفلسطينية سلبية جداً، والمخرج الوحيد يكمن بتشكيل قيادة وطنية موحدة». وتزيد إسرائيل من ضعف السلطة وتراجع شعبيتها أمام الشارع الفلسطيني، في كل مرة تشيد بالتنسيق الأمني، كما فعل وزير جيش الاحتلال أخيراً يوآف غالانت في مؤتمره يوم 15 يناير الماضي، حين قال: «السلطة الفلسطينية تعمل للجم الإرهاب وإنقاذ الإسرائيليين وهذا مهم لنا».

يضاف إلى ذلك، تراجع شعبية السلطة بشكل حاد، لا سيما بعد قتلها 4 متظاهرين في أكتوبر خرجوا في تظاهرات نصرة لغزة، وقيامها باحتواء وتثبيط الحراك الشعبي من مسيرات ووقفات شعبية مع القطاع عبر الاستدعاءات والاعتقالات السياسية وخنق الفضاء العام من جهة، وتفكيك العبوات الناسفة التي يضعها المقاومون في طريق آليات الاحتلال كما حدث في عزون قلقيلية وجنين من جهة ثانية. كما تصر السلطة على أن تسويتها لوضع أي مطلوب للاحتلال يشترط أن يسلم سلاحه، فضلاً عن أجواء الاستنفار الأمني التي تعيشها مقارها الأمنية تحسباً من هجوم داخلي عليها.

شهيد شرق نابلس

استشهد الشاب الفلسطيني محمد سعود عبد الله طيطي (18 عاماً)، أمس الثلاثاء، برصاص قوات الاحتلال على الحاجز العسكري المقام عند مدخل بلدة بيت فوريك، شرق نابلس، شمال الضفة الغربية، بزعم محاولته تنفيذ عملية ضدّهم، فيما احتجز الاحتلال جثمانه. من جهتهم، شرع مستوطنون، أمس، بتوسيع بؤرة استيطانية أقاموها قبل 6 أشهر على أراضي الفلسطينيين في بلدة قصرة، جنوب نابلس، حيث بدأت جرافات الاحتلال تجريف أراضٍ محيطة بالبؤرة.

يتوجه الناخبون في أذربيجان، اليوم الأربعاء، إلى صناديق الاقتراع، للتصويت في انتخابات مبكرة يريد من خلالها الرئيس إلهام علييف، الذي يحكم البلاد منذ أكثر من 20 عاماً، تجديد ولايته مرة أخرى، مستغلاً نشوة النصر في كاراباخ

علييف يستعجل تجديد شرعيته حتى 2031

انتخابات أذربيجان المبكرة

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

في انتخابات هي الأولى بعد السيطرة الكاملة على إقليم كاراباخ (سبتمبر/ أيلول 2023)، تشهد أذربيجان، اليوم الأربعاء، انتخابات رئاسية مُبكرة محسومة النتائج سلفاً، ويُنتظر أن تسفر عن تمديد حكم الرئيس الحالي إلهام علييف حتى عام 2031. ويتنافس علييف مع ستة مرشحين غير معروفين في انتخابات أذربيجان المبكرة، بعد حملة انتخابية باهتة ورفض المعارضة المشاركة احتجاجاً على قرار علييف في 7 ديسمبر/ كانون الأول الماضي تنظيم انتخابات بعد شهرين، بعد أن كان من المقرر أن تنظم الانتخابات في إبريل/ نيسان 2025. ورأت المعارضة أن الفترة غير كافية للتحضير للانتخابات وجمع التواقيع اللازمة للدفع بمرشحيها للتنافس.

ويتولى علييف حكم البلاد منذ أكثر من 20 عاماً، بعد مرض والده حيدر علييف، أول رئيس لأذربيجان بعد الحقبة السوفييتية، والحاكم الفعلي للجمهورية منذ 1969. وفاز إلهام علييف بانتخابات سابقة في 2003 و2008 و2013 في ولايات مدة كل منها خمس سنوات. وفي عام 2016 أدخلت تعديلات على الدستور الأذربيجاني، من ضمنها تمديد فترة الرئاسة من خمس إلى سبع سنوات، وبعدها فاز علييف بولاية رابعة، وحاز فيها على أكثر من 86 في المائة من الأصوات، كان من المفترض أن تنتهي في 2025، قبل أن يقرر إجراء انتخابات مبكرة جديدة.

يذكر أن 7 مرشحين من ضمنهم الرئيس علييف، استطاعوا جمع 40 ألف توقيع وتسجيل ترشيحهم، في حين اشتكى ثلاثة مرشحين من أن مدة مراجعة طلباتهم تأخرت لأكثر من خمسة أيام.

وينافس علييف كل من زاهد أروج، النائب السابق لرئيس حزب «عين الوطن» ونائب رئيس عضو مجلس الملة (البرلمان)، وعضو البرلمان رازي نوروالييف. كما يشارك في السباق فاضل مصطفى، وهو نائب في البرلمان منذ 2005 عن حزب الأمة العظيم، وإلشاد مصطفى، وهو رئيس حزب أذربيجان العظيمة، وكذلك فؤاد علييف، رئيس جمعية «دعم وحماية حقوق المواطنين»، ومظفر أوغلو غسانغولييف كمرشح عن «الجبهة الشعبية لأذربيجان الموحدة»، وهو عضو في البرلمان منذ 2003. مع العلم أنه باستثناء مصطفى فإن خمسة من المنافسين للرئيس الحالي شاركوا سابقاً في الانتخابات الرئاسية.

وفي مؤشر إلى انعدام الأجواء التنافسية، وعدم وجود برامج سياسية للمرشحين، بدت الحملة الانتخابية باهتة وضعيفة، ولم يشارك الرئيس في 6 مناظرات على التلفزيون الرسمي، ولم يوجه المرشحون الستة الآخرون أي انتقادات لرئيس الدولة.

علييف يدلي بصوته في انتخابات 2018، باكو (الأناضول)

تواجه الدولة الأذربيجانية تردياً في الاقتصاد وزيادة القمع

ويوم الجمعة الماضي، نشر مركز مراقبة الانتخابات وتعليم الديمقراطية تقريراً عن ترشيح وتسجيل المرشحين، والحملة الانتخابية، خلص إلى أن تحديد موعد الانتخابات المبكرة قبل 14 شهراً من موعدها جعل من الصعب على جميع الأطراف المعنية المشاركة فيها بفعالية، بما في ذلك الأحزاب والمرشحون لمنصب رئيس الدولة وهياكل المجتمع المدني وهياكل المراقبة الدولية. وأشار المركز إلى أنه رغم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة بعد 3 سنوات من الانتخابات البرلمانية، فإن السلطات الأذربيجانية لم تظهر خلال هذه الفترة الإرادة السياسية لتحسين التشريعات والممارسات الانتخابية. وأشار التقرير بشكل خاص إلى زيادة الضغوط على وسائل الإعلام واضطهاد الصحافيين والناشطين السياسيين والمدنيين. ويبدو أن تنظيم انتخابات أذربيجان يأتي في إطار تجديد شرعية نظام علييف باستغلال نشوة النصر في كاراباخ وارتفاع شعبيته بشكل كبير، وتحوله في نظر كثيرين إلى القائد المنتصر بعد سنوات طويلة من خطاب اتسم بالسعي إلى الانتقام وإعادة كامل الأراضي المحتلة من أرمينيا جراء الحرب في بداية التسعينيات من القرن الماضي أثناء حكم والده. ومن المؤكد أن تقديم موعد الانتخابات يأتي في إطار استغلال فرصة الشعبية الكبيرة لعلييف «المنتصر» قبل التفات المواطنين إلى المشكلات الداخلية. ويكشف تعمد علييف تقديم موعد الانتخابات كما جرى سابقاً في الانتخابات الرئاسية في 2018 والبرلمانية في 2020 إلى ترسيخ فكرة أن اللجوء إلى خيار الانتخابات المبكرة ينطلق من تأكيد الشرعية للنظام الحاكم، ويتحدد على أساس مصلحة النخبة الحاكمة. في المقابل، لا يمكن إهمال عامل مهم آخ، وهو أنه بعد حسم قضية كاراباخ التي حددت الأولويات في البلاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لا بد أن تتجه الأنظار إلى الأوضاع الداخلية والاقتصادية الصعبة.

وفي 16 يناير/كانون الثاني الماضي، كشفت لجنة الدولة للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي في أذربيجان نما بنحو 1,1 في المائة في 2023 مقارنة بنحو 4,6 في المائة في 2022. ويعاني الاقتصاد الأذربيجاني من مشكلات هيكلية، مثل اعتماده الكبير على واردات النفط والغاز، وللمرة الأولى منذ سنوات لم يرتفع الحد الأدنى للأجور في العام الماضي واستقر عند قرابة 345 مانات (قرابة 200 دولار) شهرياً. وفي العام الماضي، قررت الحكومة وقف العمل بالضريبة التفضيلية لأصحاب المشاريع الصغيرة.

ومع توجه الحكومة إلى زيادة الإنفاق على إعادة إعمار كاراباخ ودمجها مع أذربيجان، أنفقت الحكومة قرابة 7 مليارات دولار من الموازنة لهذه الغاية. في المقابل، تراجع الإنفاق في المناطق الأخرى على مشاريع البنى التحتية، وهو ما سيؤدي حتماً إلى زيادة السخط في المناطق الريفية المحرومة من كثير من الخدمات في حين ينعم سكّان كاراباخ بموازنات كبيرة. ومما يعقد المشكلة توجه الحكومة إلى زيادة الإنفاق على تحسين العاصمة باكو.

ويمهد فوز علييف المرتقب للشروع في حقبة جديدة بأذربيجان تنطلق من مبدأ «بناء الأمة» وتجديد الجمهورية على كامل أراضي البلاد، وتقوية التصورات بأن أسرة علييف هي المؤسس والضامن الحقيقي للدولة المعاصرة، فالوالد أعلن الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي ورفض التنازل عن ناغورنو كاراباخ، والابن أنجز المهمة. وكل هذا يمهد لاستمرار حكم العائلة لاحقاً إن عبر تنصيب ميهربان علييف، زوجة إلهام والنائب الأول للرئيس حالياً، أو حيدر الحفيد، كما تذهب التقديرات، وذلك في بلد معارضته ضعيفة ومشتتة. ورغم ما سبق، فإن ما يُسجل لحيدر علييف ولاحقاً لابنه إلهام، هو النهج السياسي المستقل لدولة صغيرة محاطة بثلاث قوى إمبراطورية سابقة هي روسيا وإيران وتركيا، إضافة إلى عدم انجرارها للمشاريع الغربية لمحاصرة روسيا، وحسن استغلال حاجة أوروبا لتنويع مصادر الطاقة لتعزيز استقلالها.

معدلات عالية للبطالة

ترتفع معدلات البطالة في أذربيجان لاسيما في ظلّ عدم قدرة العاصمة باكو على استيعاب جميع الراغبين بالانتقال إليها. ورسمياً يبلغ معدل البطالة في البلاد قرابة 5 في المائة، ولكن مزيداً من التدقيق يكشف أن المعدل أعلى بكثير. فبحسب تشريعات العمل، لا يعتبر مالكو الأراضي عاطلين من العمل، وبحسب البيانات الرسمية فإن 37 في المائة من السكان يعملون في الزراعة التي لا تشكل حسب الإحصاءات أكثر من 6 في المائة من حجم الاقتصاد.

تقرير

مخاوف بعد تأجيل الانتخابات السنغالية

ترافق قرار تأجيل الانتخابات السنغالية مع خروج تظاهرات ضد الرئيس ماكي سال ومواقف غاضبة من المعارضة، وسط مخاوف على الديمقراطية والمستقبل السياسي للبلاد

نواكشوط ـ **سكينة الطيب**

تعيش السنغال واحدة من أكثر فترات تاريخها السياسي اضطراباً، فالبلد الذي يعتبر نموذجاً في الديمقراطية والاستقرار السياسي، ليس فقط بمنطقة غرب أفريقيا، بل في القارة ككل، عاد ليدخل دائرة الشكوك والاضطرابات بعد قرار الرئيس السنغالي ماكي سال تأجيل الانتخابات السنغالية التي كانت مقررة في 25 فبراير/ شباط الحالي. ولعدة أشهر كانت التكهنات تؤكد أن سال يسعى للحصول على فترة رئاسية ثالثة، ما أدى إلى خروج تظاهرات غاضبة، نجمت عنها أعمال عنف وسقوط قتلى، قبل أن يعلن سال في يوليو/تموز الماضي أنه لن يسعى لولاية ثالثة.

وكان سال قد قرر السبت الماضي تأجيل الانتخابات الرئاسية في السنغال إلى أجل غير مسمّى، بسبب وجود خلافات انتخابية بين البرلمان والسلطة القضائية، إثر استبعاد المجلس الدستوري العديد من المرشحين الرئيسيين في الانتخابات السنغالية، بمن فيهم نجل الرئيس السابق عبد الله واد، كريم واد. وترك سال قرار تحديد فترة تأجيل الانتخابات للبرلمان، والذي أقرّ مساء أول من أمس الاثنين، في أجواء مشحونة تخللها تضارب بالأيدي بين النواب وفق وكالة «فرانس برس»، مشروع قانون يرمي إلى إرجاء الانتخابات الرئاسية من 25 فبراير الحالي إلى 15 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وكان معسكر المعارض كريم واد، قد طالب بتأجيل الانتخابات، وطرح نص القرار، والذي حظي بتأييد معسكر الرئيس ماكي سال. وكانت لجنة تحضيرية أشارت في تقرير، الأحد الماضي، إلى أن الهدف من إرجاء الانتخابات هو «تجنّب عدم الاستقرار في المؤسسات واضطرابات سياسية خطيرة»، والتوصل إلى «الاستئناف الكامل للعملية الانتخابية». وأظهرت وثائق المجلس الدستوري، وفق «رويترز»، أن ثلاثة على الأقل من المرشحين الرئاسيين العشرين قدموا طعوناً قانونية على التأجيل، فيما تعهد مرشحان آخران بالطعن عليه في المحاكم. في غضون ذلك أعلن اثنان من المرشحين الرئاسيين، وهما وزير الطاقة وتنمية الطاقة المتجددة السابق تييرنو ألسان سال، والمعارض ديتييه فال، أنهما لن يعترفا بالقرار وسيواصلان حملتهما الانتخابية، والتي كان من المقرر أن تبدأ الأحد الماضي

وأثار قرار تأجيل الانتخابات السنغالية تساؤلات حول جدوى وقوة الديمقراطية في البلاد، ومستقبلها السياسي. في هذا الصدد قال الباحث السنغالي يحيى تراوي إن إعلان الرئيس، السبت الماضي، تأجيل الانتخابات الرئاسية «كان بمثابة زلزال سياسي غير مسبوق في تاريخ السنغال، إذ لم يسبق أن تم تأجيل الانتخابات منذ عام 1963»، مضيفاً أن «القرار كفيل بإشعال التوترات السياسية في البلاد وإدخالها دوامة الشكوك والاضطرابات مثلها مثل باقي دول غرب أفريقيا». ورأى تراوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «لا مبرر لإلغاء التصويت ووقف إجراء الانتخابات قبل يوم من انطلاق الحملة الانتخابية»، لافتاً إلى أنه «رغم تبرير الرئيس الحالي القرار بالخوف على الاستقرار في البلاد ووجود خلاف انتخابي بين البرلمان والسلطة القضائية، إلا أن القرار لا مبرر حقيقي له». واعتبر أن «الحفاظ على موعد تنظيم الانتخابات كان ضرورياً وأكثر أهمية من أي شيء»، مشيراً إلى أن «إلغاء الانتخابات قد لا يجنب البلاد الاضطرابات التي كان الرئيس يتخوف منها، بل سيدخل البلاد إلى نفق مظلم بسبب غياب رؤية واضحة لما بعد إلغاء الانتخابات».

من جهته، قال الباحث الموريتاني في شؤون غرب أفريقيا، سيد أحمد ولد الغربي، إن السنغال «راكمت تجربة مهمة في العمل السياسي، وشكلت نموذجاً ناجحاً في غرب أفريقيا»، معتبراً أنه على الطبقة السياسية السنغالية حالياً الاتفاق وإعطاء الأولوية «للحوار والتعاون من أجل إجراء انتخابات شفافة، وذات مصداقية يشارك بها الجميع». وأضاف ولد الغربي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «التظاهرات الغاضبة التي تعيشها السنغال حالياً تؤكد أن الوضع قابل للتطور في أية لحظة، وأن على السلطات تسريع المساعي لتحديد موعد جديد للانتخابات في أقرب فرصة». وعبّر عن تخوفه من تطور التجاوزات التي قد تحدث في الدعوات للتظاهر ضد ما بات يطلق عليه السنغاليون الانقلاب المؤسساتي.

■ في رفح بعد غرق الخيام، الأطفال ينامون في أقفاص الدجاج للهروب من المطر والبرد الشديد.

■ إجرام وقتل كل ما هو حي في غزة! قوات الاحتلال تقتل خروفين بإطلاق النار عليهما!

■ يمنعون شاحنات المساعدات من دخول قطاع #غزة ويعرقلون دخولها عبر #معبر_كرم_أبو_سالم، ويحتجون رفضاً لتقديم المساعدات الإنسانية لأهالي القطاع، ويعتدون على الفلسطينيين في #الضفة_الغربية ويسرقون مزارعهم وأملاكهم. انتهاكات #المستوطنين تعكس بلا شك سياسة المحتل، الذي لا يملك أرضاً ويحاول محو وجود صاحب الأرض بالقوة عبر اغتصاب أراضيه والسعي لإبادته ضارباً بالقوانين الدولية عرض الحائط.

■ اعتذر وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير الثلاثاء نيابة عن نجله الذي سخر من بايدن وأشار إلى إصابته بالخرف. وكتب شوفائيل بن غفير عبر حسابه فوق صورة لبايدن «من المهم رفع مستوى الوعي» حول مرض ألزهايمر الذي يمثل «سبباً رئيسياً للتدهور المعرفي والخرف لدى كبار السن».

■ القناة الرابعة البريطانية في تحقيق لها تحصل على وثائق إسرائيلية مرتبطة باتهامات عاملي الأونروا بالمشاركة في هجمات 7 أكتوبر.. بعد الحصول على هذه الوثائق، تقول القناة إنه لا يوجد أي دليل بها يدين العاملين.

■ حزب الله كان يصرح أنه سيوقف العمليات في الجنوب عندما تتوقف الحرب على غزة. الآن وزراء إسرائيل يقولون لن نوقف إطلاق النار في جنوب لبنان إذا انتهت الحرب في غزة. فيك تقرر تبلش الحرب بس ما فيك تقرر متى وكيف بتخلص!

■ في مثل هذه الأيام خرجتُ حافي القدمين من منزلي وأحمل معي أطفالي بعد الهزات الأرضية العنيفة التي تسببت في دمار واسع في شمال غرب سورية. #زلزال_سورية

■ منذ نهاية يوليو الماضي حتى مساء أمس يبدو أن الديمقراطية الراسخة بدأت بالتآكل في السنغال والبلاد على شفا حفرة من النار بعد الانقلاب الدستوري، ما زلنا ننتظر ونترقب.